



واقع التعليم المدرسي في مدينة القدس في ظل جائحة كورونا والتضييقات الإسرائيلية

*The Reality of School Education in the City of Jerusalem
Amidst the Coronavirus Pandemic and Israeli
Restrictions*

د. أسماء عدنان نعيم الشقاقي: جامعة الإسرائاء، غزة، فلسطين.

*Dr. Asma Adnan Naim Al-Shaqaqi: Al-Isra University, Gaza,
Palestine.*

anaser@israa.edu.ps

ملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف واقع التعليم بمدينة القدس في ظل جائحة كورونا والتضيقات الإسرائيلية، وتشخيص الواقع والتحديات التي يعاني منها قطاع التعليم بمدينة القدس في ظل تأثيرات جائحة كورونا والسياسات الإسرائيلية لتهويده، والخروج بخطة عمل تساعد في الحد من تفاقم المشكلات التي يعاني منها، ومحاولة السيطرة عليها قدر الإمكان؛ وبالتالي تعزيز الوجود العربي في مواجهة المخططات الرامية لكي الوعي الفلسطيني وطمس الهوية وتغييب الرواية الفلسطينية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها:

أن التعليم هو من أكثر القطاعات استهدافاً في القدس المحتلة، حيث تترصد سلطات الاحتلال للمناهج الدراسية بين يدي الطلبة الفلسطينيين في المدينة المحتلة؛ وذلك لخلق جيل بعيد عن قضيته. وأن أهم المعوقات تجسدت في قلة الإمكانيات والموارد الداعمة للمناهج والمتاحة خلال فترة الجائحة، وعدم وجود رؤية منهجية موحدة في إعداد المحتوى التعليمي الرقمي الجيد. وتوصي الدراسة بضرورة تأهيل المعلمين وتدريبهم مع التركيز على دافعية الطلبة نحو التعلم، وتطوير المناهج الفلسطيني من خلال تصميم المحتوى التعليمي والوسائل التعليمية التي توظف التعلم التفاعلي ليوائم التعليم الإلكتروني والمبني على الاحتياجات التعليمية للطلّاب. وإعداد المعلمين وتأهيلهم للانخراط في التعليم الإلكتروني بفاعلية، وتجهيزهم وتدريبهم على استخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية التعلم. وتحسين البنية الرقمية التكنولوجية في المدارس المقدسية بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني وكافة أطراف الدعم والتمويل المجتمعي والوطني.

الكلمات المفتاحية: التعليم، مدينة القدس، جائحة كورونا، التضيقات الإسرائيلية.

Abstract:

The study aims to identify the reality of education in the city of Jerusalem in light of the Corona pandemic and the Israeli restrictions. It also examines the reality and the challenges faced by the education sector in the city. This is to come up with an action plan that helps in reducing the aggravation of the problems it suffers from, and strengthening the Arab presence in the face of plans aimed at Judaizing the city, obliterating the identity and obscuring the Palestinian narrative, and raising Palestinian awareness. The study reached several results, including: Education is one of the most targeted sectors in the occupied city of Jerusalem. For example, the occupation authorities monitor the school curricula in the hands of Palestinian students to create a generation far from its cause. Furthermore, the most important obstacles were embodied in the lack of available capabilities during the pandemic period, and the lack of a unified methodological vision in preparing good digital educational content. The study recommends the necessity of qualifying and training teachers focusing on students' motivation towards learning, and developing the Palestinian curriculum through designing educational content and teaching aids that employ interactive learning to adapt e-learning based on the student's educational needs.

Keywords: Education, The city of Jerusalem, Corona pandemic, Israeli restrictions.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

مقدمة: يواجه التعليم بمدينة القدس منذ احتلالها عام 1967م تحدياتٍ عديدة تركزت في محاولات سلطات الاحتلال (الإسرائيلي) فرض نفسها من خلال مدارس المعارف والبلدية، وإلغاء قانون التعليم الأردني ووضع التعليم الابتدائي تحت رقابة وزارة المعارف الإسرائيلية، والتعليم الثانوي تحت رقابة بلدية القدس الإسرائيلية.

تعددت السياسات الإسرائيلية الهادفة لمحو الذاكرة الفلسطينية عبر "أسرلة" المناهج وتطوير الأنظمة التعليمية الخاصة بالمدارس التابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية؛ لاستقطاب الطلبة المقدسيين.

ومما يزيد وابل الخطورة أنّ سلطات الاحتلال (الإسرائيلي) نجحت إلى حدٍ بعيد من خلال التضييق على مؤسسات التعليم العربية في نقل بعض المقدسيين إلى التعلّم في مؤسسات التعليم الصهيونية بسبب الإغراءات الصهيونية المُقدمة لهم، بالحصول على فرص العمل (لوز، 2019، ص25).

وفي ظل هذه التضييقات (الإسرائيلية) المُتلاحقة، برزت أزمة كورونا عالميًا، وبفعلها تأثرت معظم القطاعات في معظم دول العالم ومنها فلسطين والمدينة المُقدسة، ورغم الظروف الصحية التي فرضت سياسات صارمة على التعليم الوجيهي، فإن اتخاذ قرار إغلاق المدارس بالقدس والاتجاه سريعًا نحو التعليم الإلكتروني لم يكن محسوبًا لدى وزارة التربية والتعليم الفلسطينية وكذلك الأهالي وعموم الطلبة.

ويُشير خبراء في تقنيات التعلّم أنّ تجربة التعليم الإلكتروني لاقت الكثير من التحديات في فلسطين ومنها مدينة القدس؛ أبرزها ضعف المهارات التكنولوجية والتقنية لدى المعلمين والطلبة؛ وبالتالي

صعوبة تنفيذ المهام المُلقاة على عاتقهم، إضافةً لسوء خدمة الإنترنت وتقطعها في كثيرٍ من الأحيان، فضلاً عن عدم توفر الأجهزة المطلوبة للتعليم لكل أفراد الأسرة في وقت واحد. ومما يؤشر لخطورة الوضع التعليمي بالقدس قرار العودة للمدارس مُجدداً، وعودة التعليم الوجاهي مرة أخرى وانعدام توفر متطلبات العودة الآمنة للمدارس من نقص المساحات الكافية لتحقيق شرط التباعد الاجتماعي بين الطلبة، وقلة المرافق الصحية ونقاط الشرب وهو ما يستدعي اهتماماً حكومياً وعربياً للحفاظ على منظومة التعليم في المدينة المقدسة من الأخطار المُحدقة به.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تبين من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة أنَّ منظومة التعليم في القدس تواجه منعطفين خطيرين شكّلتها جائحة كورونا. يتمثل أولهما في استمرار حالة التعليم عن بعد، وبالتالي عدم تمكن المدارس من الوصول لما يقارب 12% من الطلبة بشكلٍ كافٍ لأسباب تتعلق إما بعدم توفر الأجهزة أو ضعف الأجهزة المستخدمة، أو عدم رغبة الطلبة بالتواصل. أما ثانيهما فيتمثل في إعادة فتح المدارس، والخشية من انتقال العدوى بسهولة بسبب عدم توفر متطلبات البنية التحتية اللازمة، وأهمها إمكانات التباعد، وهو ما ينذر بالمحصلة إلى تراجع جودة التعليم المُقدم للطلبة في المدارس (مؤسسة فيصل الحسيني، 2020). هذا فضلاً عن جملة السياسات الإسرائيلية المتلاحقة والمتزايدة لتهويد التعليم بالمدينة المقدسة.

تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على الواقع التعليمي بمدينة القدس وتأثيرات جائحة كورونا على العملية التعليمية على صعيد (المعلمين، الطلبة، المنهاج الدراسي)، والإشكاليات التي أعقبت اللجوء

للتعليم الإلكتروني، السؤال الرئيس لمشكلة الدراسة: ما واقع التعليم بمدينة القدس في ظل جائحة كورونا والتضحيات الإسرائيلية؟ ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية: ثانيًا: تساؤلات الدراسة:

1. إلى أي مدى أثرت جائحة كورونا في العملية التعليمية بمدينة القدس؟
2. ما التحديات المعاصرة التي تواجه التعليم المدرسي بمدينة القدس؟
3. ما الخيارات المطروحة للتخفيف من وقع الأزمة الصحية على قطاع التعليم؟
4. ما الأساليب المعاصرة التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية لتهويد التعليم في القدس؟
5. ما سبل مواجهة الإجراءات الممنهجة للتهويد الإسرائيلي في قطاع التعليم بمدينة القدس؟

ثالثًا: أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في:

1. الكشف عن أثر جائحة كورونا على العملية التعليمية بمدينة القدس.
2. إبراز أهم التحديات المعاصرة التي تواجه التعليم المدرسي بمدينة القدس.
3. الكشف عن الأساليب المعاصرة التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية لتهويد التعليم في القدس.
4. التعرف على التصور المقترح لمواجهة الإجراءات الممنهجة للتهويد الإسرائيلي في قطاع التعليم بمدينة القدس.

رابعًا: أهمية الدراسة:

تتناول هذه الدراسة واقع التعليم بمدينة القدس في ظل جائحة كورونا والتضحيات الإسرائيلية حيث تبرز أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1. مدينة القدس لها أهمية سياسية ودينية فهي موضوع الماضي والحاضر والمستقبل.

2. قلة الدراسات المتعلقة بدراسة واقع التعليم بمدينة القدس في ظل جائحة كورونا والتضيقيات الإسرائيلية.

3. إبراز أهم التضيقيات الإسرائيلية في محافظة القدس والمتواصلة السكان؛ خاصة في مجال التعليم.

4. إمكانية تقديم بيانات ونتائج يمكن أن تفيد المخططين ومتخذي القرارات بوزارة التربية والتعليم بمدينة القدس بتحسين وضع التعليم خلال جائحة كورونا.

خامساً: منهج الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المكتبي من خلال عملية استقرائية نقدية لموضوع واقع التعليم بمدينة القدس في ظل جائحة كورونا، وتبعات ذلك خاصة المضايقات الإسرائيلية لأهالي مدينة القدس، وعرضها عرضاً مرتباً ترتيباً منهجياً؛ ليتوصل بذلك إلى إثبات الحقيقة العلمية، وهو المنهج الملائم لمثل هذا النوع من الدراسات الاستقرائية. كما اعتمدت الدراسة في تناولها لهذا الموضوع على الأدبيات العلمية التاريخية التي تناولت هذا الموضوع على المستويات المحلية والدولية؛ لكي تقدم جديدها استناداً إلى ما تم بحثه سابقاً

سادساً: مجالات الدراسة

1. **المجال الزمني:** تعالج هذه الدراسة الفترة الزمنية 2018-2021، مع التركيز على أهم التحديات التي واجهت التعليم المدرسي بمدينة القدس.

2. **المجال المكاني:** يتحدد المجال الجغرافي للدراسة في مدراس شرق مدينة القدس.

سابعًا: مصطلحات الدراسة:

1. **فايروس كورونا:** اسم كوفيد-19 هو الاسم الذي أطلقته منظمة الصحة العالمية للفيروس المسبب لمرض الالتهاب الرئوي الحاد والمعروف باسم (كورونا)، والذي أعلنته منظمة الصحة العالمية جائحة عالمية. يؤثر المرض على الناس بشكل مختلف، حيث تظهر معظم الحالات أعراضًا خفيفة، خاصة عند الأطفال والشباب. ومع ذلك، فإن بعض الحالات يمكن أن تظهر بشكل حاد وخطير، حيث يحتاج حوالي 20% من المصابين للرعاية الطبية في المستشفى (UNHCR, n.d.). أما إجرائيًا؛ فيمكن تعريفه بأنه مستجد من فصيلة فيروس كورونا، وهي مجموعة من الفيروسات تتسبب في أعراض تشبه أعراض الإنفلونزا والتي قد تكون بسيطة ويمكن السيطرة عليها، وقد تكون خطيرة إذا كان المصاب بهذا الفيروس من كبار السن، أو يعاني من الأمراض المزمنة، أو الأمراض الخطيرة؛ مما قد يعرض حياته لمخاطر قد تصل إلى حد الوفاة.

2. **التضيقات الإسرائيلية:** تعرف الدراسة التضيقات الإسرائيلية إجرائيًا بأنها الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة بحق الفلسطينيين من القتل والضرب والاعتقال والإبعاد والاستيلاء على الأموال والممتلكات، والتخريب والهدم، وامتدت إلى المقدسات الإسلامية والمسيحية بالإغلاق والاقتحام والحرق، والمؤسسات والفعاليات بالمنع والقمع والإغلاق والتهديد.

ثامناً: الدراسات السابقة ذات الصلة:

بعد البحث عن الدراسات المتعلقة بأثر جائحة كورونا والسياسات الإسرائيلية على التعليم بمدينة القدس، لم يتم العثور على أي دراسة حسب علم الباحثين؛ لذلك تم البحث على دراسات متعلقة بتأثير جائحة كورونا على التعليم بشكل عام، نذكر أهمها:

1. أجرت (أبو سحر شخيدم وآخرون، 2020)، في جامعة خضوري في نابلس-فلسطين دراسة هدفت إلى الكشف عن فاعلية التعليم الإلكتروني في ظل انتشار فيروس كورونا من وجهة نظر المدرسين في جامعة خضوري، ولتحقيق أهداف الدراسة، وكشفت نتائج الدراسة أو تقييم عينة الدراسة، أن فاعلية التعليم الإلكتروني في ظل انتشار فيروس كورونا من وجهة نظرهم كانت متوسطة، وجاء تقييمهم لمجال استمرارية التعليم الإلكتروني، ومجال معوقات استخدام التعليم الإلكتروني، ومجال تفاعل أعضاء هيئة التدريس مع التعليم الإلكتروني، ومجال تفاعل الطلبة في استخدام التعليم الإلكتروني، متوسطة، وأوصى الباحثون بعقد دورات تدريبية في مجال التعليم الإلكتروني لكل من المدرسين، والطلبة، والمساعدة في التخلص من كل المعوقات التي تحول دون الاستفادة من نظام التعليم الإلكتروني المتبع، وضرورة المزاوجة بين التعليم الوجاهي والتعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي مستقبلاً.

2. أما إبراهيم غنايم (2020)، جامعة المنصورة -مصر فقد قام بإجراء دراسة نشرت في المجلة الدولية للبحوث هدفت إلى توضيح أثر كورونا على جميع مجالات الحياة في العالم بشكل عام، وبينت الدراسة تأثيرها على العملية التعليمية، التعليمية الناتجة عن إغلاق المدارس،

وذكرت منها خسائر التعليم، وزيادة التسرب من الدراسة، وانعدام المساواة بين النظم التعليمية، وأوضحت أن هذه الآثار السلبية وزيادة معدل نصيب الفقراء أكثر من غيرهم. ودعت الدراسة إلى ضرورة مواجهة الأزمة، وضرورة أخذ الدروس؛ من أجل تحقيق مكاسب في المستقبل. ووضعت الدراسة سيناريوهات مختلفة للتعامل مع الأزمة، إما باكتشاف عاجل، أو التعايش معها لفترة طويلة.

وستكتفي الدراسة بعرض دراستين واحدة محلية قريبة جغرافيا من مدينة القدس، والثانية عربية تحدثت عن أزمة كورونا وتأثيرها على مجالات الحياة خاصة العملية التعليمية. وللإجابة عن تساؤلات الدراسة، وما ترتب عليها من أهداف، وسيتم تناول الموضوع من خلال عدة محاور، ذات صلة وثيقة بما تمت صياغته من تساؤلات وأهداف؛ وذلك سيتم عرضه بالفصل الثاني من خلال الرجوع إلى أدبيات الدراسة وجمع المعلومات والحقائق وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى وضع تصور لمعالجة التعليم بمدينة القدس والتغلب على السياسات الإسرائيلية المتكررة بحق المقدسين.

تمهيد

يمثل قطاع التعليم الفلسطيني أهمية بالغة في تنشئة جيل واعٍ لقضيته؛ ولذا كانت المنظومة التعليمية في فلسطين عموماً ومدينة القدس خصوصاً هدفاً للاحتلال الإسرائيلي يعمل جاهداً لتدميرها وإضعافها؛ سعياً منه لتجهيل الجيل الفلسطيني وتهميشه لقضيته وحرف نظام التعليم الفلسطيني عن هدفه في خلق شخصية فلسطينية منتمية وخالقة وذات هوية عربية وإسلامية.

فقد مرت مدينة القدس منذ بدايات احتلالها في ستينات القرن الماضي بأسوأ حالات القهر والاضطهاد ما ينعكس سلبيًا على شتى مناحي الحياة، خاصة القطاع التعليمي، فقد عانى قطاع التعليم المدرسي في القدس من مشاكل عديدة أهمها حرمان المدارس الحكومية ومدارس الأوقاف من حقها في ترميم أو استحداث أبنية أو مرافق متخصصة كالمكتبات والمختبرات العلمية.

المبحث الأول: الواقع التعليمي بمدينة القدس:

أولاً: التعليم في القدس والجهات المشرفة عليه: يشرف على التعليم المدرسي في القدس خمس جهات مختلفة كما ذكر الجهاز المركزي الإحصائي لعام 2022، وهي:

1. مدارس الأوقاف: وهي مدارس مديرية التربية والتعليم في القدس، وتعمل ضمن إطار وزارة

التربية والتعليم الفلسطينية وتلتزم بالمنهاج الفلسطيني.

2. المدارس الأهلية والخاصة: وهي المدارس التابعة للكنائس أو الجمعيات الخيرية أو مدارس

أهلية وخاصة (تتبع أفراداً). وتلتزم المدارس بالبرامج التعليمية الفلسطينية والمنهاج الفلسطيني

رغم أن غالبيتها يعمل تحت ضغوطات اسرائيلية بسبب حصولها على مخصصات اسرائيلية

شهرية.

3. مدارس المعارف والبلدية: وهي المدارس التي تدار بشكل كامل ومباشر من دائرة المعارف

الاسرائيلية وبلدية الاحتلال وتخضع لتطبيق المناهج الفلسطينية المحرفة وجزء منها يطبق

فيها المناهج الاسرائيلية.

4. مدارس شبه معارف (مقاولات): وهي مدارس مرخصة أي معترف بها ولكن غير رسمية،

ويطلق عليها ايضاً اسم مدارس المقاولات لأن ادارتها تتعاون مع المعارف الاسرائيلية وتلتزم

بتعليماتها كاملة، لفتح صفوف في مبان سكنية، وذلك مقابل مخصصات تتقاضاها من بلدية الاحتلال.

5. مدارس الوكالة: وهي المدارس التي تعمل تحت إدارة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وتلتزم بالنظام التعليمي الفلسطيني والمنهاج الفلسطيني (كتاب القدس الإحصائي السنوي، 2022، ص 37).

وتجدر الإشارة إلى أن تعدد جهات الإشراف على المدارس بمدينة القدس يؤثر سلباً على ما يلي: - يعيق في توحيد الجهود المبذولة، وفي تبني استراتيجية تربوية موحدة واضحة المعالم ومشتركة بأهدافها للنهوض بتطوير التعليم المدرسي.

حيث تعاني مدينة القدس مؤخراً من انهيار شبه كامل في كافة قطاعاتها التعليمية والصحية والإسكان، وهو هدف رئيسي تعمل حكومات الاحتلال المتعاقبة على تحقيقه من خلال إضعاف المدينة وخدماتها بالنسبة للمقيمين. كما تصاعدت سياسات الاحتلال الإسرائيلي على إحكام قبضته على قطاع التعليم عن طريق السيطرة على العملية التعليمية بمفهومها الشامل وعناصرها الكلية، التي تشمل المنهاج والمؤسسة التعليمية والمعلم والطالب من أجل إعطاء مخرجات تتماشى مع برامج الاحتلال المستقبلية في الأراضي المحتلة (الdda، 2015، ص 25).

ومن جملة التحديات البنيوية التي تأثرت بها منظومة التعليم في المدينة المقدسة بفعل الانتهاكات الإسرائيلية المتواترة، والتي أعدت نحو (10) آلاف طالب مقدسي عن الدراسة، وأنهت مسار التعليم الثانوي لنحو (40%) منهم للالتحاق مبكراً بسوق العمل إزاء الوضع الاقتصادي الخانق، الذي أوجد نحو (95) ألف طفل مقدسي تحت خط الفقر (سعد الدين، 2020، ص 21)

فيما طرد جدار الفصل العنصري (20) ألف طالب مقدسي، مع زهاء (90) ألف فلسطيني، خارج مدينة القدس، ضمن سياق مخطط الاحتلال "لأسرلة" التعليم في القدس، سبيلاً لعرقلة النهوض الفلسطيني التعليمي ومنع تحقيق النمو الاقتصادي والاستقلالية، لضمان الإبقاء على حالة التبعية الفلسطينية الدائمة له.

ويمكن القول إنّ الواقع التربوي والتعليمي في القدس يُعاني من حالة تشتت عام، حيث يُطبق على الطلبة الفلسطينيين في المدينة عددًا من الأنظمة التعليمية ذات المرجعيات المختلفة، بحيث سيطر الاحتلال على المدارس الحكومية باعتبار أن الحكومات الإسرائيلية ترث بعضها، في حين تركت المدارس الخاصة والتابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) على حالها (أبو كرش، 2015، ص3)

ولذلك تباينت انتماءات وتوجهات تلك المدارس الأهلية والخاصة، فمنها ما يتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، ومنها ما يتمتع بدعم سلطات الاحتلال وبالتالي يحاييها، ومنها ما هو مستقل أو يتبع لهيئات عربية أو دولية أو دينية مختلفة (الجزيرة نت، 2018)

أما بخصوص مدارس الأوقاف الأردنية فقد عاملها الاحتلال بشكلٍ مختلف؛ بسبب إدارة الحكومة الأردنية للأوقاف وما تبعها من مدارس، وقد ترسّخ الحال بعد اتفاقية السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الاحتلال التي تبعت اتفاقية أوسلو، حيث ساهم التفاهم الفلسطيني الأردني في إدارة تلك المدارس من خلال وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية (أبو كرش، 2015، ص5). وعليه فإن الواقع التعليمي المدرسي في القدس يأخذ شكلاً مُعقّداً من حيث التبعية، والمنهاج التربوي والتعليمي، والبُنى التحتية.

وفي عام 2017م، بدأ الاحتلال باتخاذ مواقف تهويدية في المدينة المقدسة، وإغلاق مؤسسات رسمية تتبع للسلطة الفلسطينية، ووزارة الأوقاف الأردنية، بهدف إفراغها من أي وجود فلسطيني أو عربي. وفي عام 2018م استكمل ما بدأه لجهة سياسة تصفية القضية الفلسطينية، فاستتبع إعلان القدس عاصمة لدولة الاحتلال بنقل السفارة الأمريكية من (تل أبيب) إلى القدس في 14 مايو 2018م، واتخذ سلسلة من القرارات التي صوّب سهامه فيها على الدعم المالي للفلسطينيين، وتمهيد الطريق نحو "خطة السلام" (يعقوب وآخرون، 2019)

ثانيًا: التحديات التي تواجه الواقع التعليمي المدرسي بمدينة القدس:

هناك العديد من التحديات التي تواجه التعليم بمدينة القدس، وبعد الاطلاع على التقارير الصادرة عن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، ومراجعة بعض الأدبيات، تبين وجود العديد من التحديات، وسيتم توضيح كل منها على النحو التالي:

أولاً: غياب المرجعية الموحدة

يُعد غياب المرجعية الموحدة الموجهة والتي يُفترض أن تضع الرؤية الفلسفية للتعليم من أكثر المشاكل خطورة التي تواجه العملية التعليمية في مدينة القدس، حيث تعاني مدارس المدينة من تعددية سلطات الإشراف على الشؤون التعليمية فيها، وتتصف هذه التعددية بتداخلها بمؤثرات القوى السياسية (الشاويش، 2011، ص 37)، وعدم خضوعها إلى سلطة وطنية ذات مرجعية مُلزِمة، مما أدى إلى ظهور سلبيات في العملية التعليمية وتطورها، فتعد المظلات يفتقر إلى القيادة الموحدة والتخطيط الموحد، وبذلك تغيب الرؤية والاستراتيجية الموحدة والخطة النازمة، وكذلك تغيب عملية الإشراف والتوجيه الموحدة (حماد، الفراء، 2012، ص 35). وتقسم المدارس إلى مرجعيتين رئيسيتين

فلسطينية وإسرائيلية: الأولى تشرف عليها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية وتشكل ما نسبته حوالي 47% من قطاع التعليم، وتشمل مدارس الأوقاف العامة بنسبة 14%، والمدارس الأهلية والخاصة بنسبة 31%، ومدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين بنسبة 2%. أما المرجعية الثانية فتشرف عليها وزارة التربية والتعليم وبلدية القدس الإسرائيلية وتشكل ما نسبته 53% من مجمل قطاع التعليم في القدس (محمد، 2017).

فمن جهة تفرض سلطات الاحتلال نفسها من خلال مدارس المعارف والبلدية ومن خلال التضييقات المختلفة التي تمارسها على المدارس الأخرى، ومن خلال ضمها الشطر الشرقي من مدينة القدس إدارياً إلى دولة الاحتلال، ومن جهة ثانية، تعد السلطة الفلسطينية الشطر الشرقي من القدس جزءاً إدارياً من الضفة الغربية، ولكن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية لا تُدير فعلياً إلا مدارس الأوقاف، وتتعاون مدارس وكالة الغوث مع توجهات هذه الوزارة (عيسى، 2020).

أما المدارس الأهلية والخاصة فإنها مختلفة الانتماءات والتوجهات، فمنها ما يتعاون مع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، ومنها ما يتمتع بدعم سلطات الاحتلال وبالتالي يحايلها، ومنها ما هو مستقل أو يتبع لهيئات عربية أو دولية أو دينية مختلفة، لذلك بات التعليم في القدس يعاني من سياسات مختلفة وتوجهات متناقضة ليكون الطالب هو الضحية (الجزيرة نت، 2018).

وهذا ما أدى إلى ظهور سلبات في العملية التعليمية منها انخفاض في نوعية التعليم؛ وبالتالي تدني مستوى التحصيل لدى الطلبة وانخفاض مستوى تأهيل المعلمين، وتفشي ظاهرة التسرب المدرسي، ما يفتح الباب واسعاً أمام الاحتلال (الإسرائيلي) للتدخل في تربية النشء وتوجيهه بما يخدم مصالحه وأهدافه (زهدي، 2016، ص26).

ثانيًا: المشكلة الاستيعابية

يُشكّل النقص الحاد في الغرف الصفية أحد المحاور الرئيسية للمشاكل التي يعاني منها جهاز التعليم في القدس (الشاويش، 2011، ص 39)، ما يحول دون استيعاب الطلبة الجدد عبر النمو الطبيعي للسكان الذي يزيد عن 3% سنوياً، ونتيجة لزيادة أعداد الطلبة سنوياً برزت الحاجة لزيادة في عدد المدارس لتجنب اكتظاظ الصفوف الدراسية وضيقها وعدم كفايتها لأعداد الطلاب المتزايدة (حماد، الفراء، 2012، ص 38). وتضيف الدراسة أن ذلك كان نتيجة تسبب به الاحتلال لمنعه إعطاء تراخيص بناء مدارس جديدة، وبالتالي أضحى الدوام في غالبية المدارس على فترتين أو أكثر؛ وما يترتب عليه من انخفاض في مؤشرات جودة التعليم. وهو ما تسبب به الاحتلال نتيجة منع إعطاء تراخيص بناء مدارس جديدة، وبالتالي أضحى الدوام في غالبية المدارس على فترتين.

ويذكر عضو اللجنة الأهلية للدفاع عن المناهج الفلسطينية في القدس، راسم عبيدات أن المدارس بالقدس تعاني من نقص في (2461) غرفة صفية خلال العام 2019م (محمد، 2020)، فيما تُشير مؤسسة (عير عميم) الحقوقية (الإسرائيلية) في تقريرها حول "التعليم في القدس الشرقية خلال أزمة كورونا 2020م" أن نسبة النقص في الصفوف الدراسية يصل إلى (3) آلاف غرفة صفية، وفي المساحات داخل المدارس، والكثافة العالية، إضافةً للظروف الصحية السيئة، وهو ما حذرت منه إذا ما تمت العودة للمدارس وجاهياً (مؤسسة غير عميم، 2020، ص 5).

ثالثًا: قلة التمويل

إن عدم وجود مصادر تمويلية وميزانيات كافية وثابتة تغطي احتياجات القطاع التعليمي، أدى إلى النقص في عدد المدارس وعدم إمكانية التوسع ببناء مدارس جديدة، أو ترميم بعضها الآيل للسقوط،

وكذلك عدم صيانة المدارس أو توسيع القائم فيها، مما أدى إلى استئجار مبانٍ غير مؤهلة، وحاويات وأبنية متنقلة وملاجئ ومخازن وممرات، واستخدامها أماكن للدراسة تفتقر للحد الأدنى من الظروف الصحية والتصميمية والمرافق التعليمية المناسبة (الجزيرة نت، 2018). فضلاً عن النقص الحاد في المختبرات في المدارس العربية، وضعف التجهيزات الرياضية، والنقص في أعداد المعلمين (السهلي، 2019).

وتلقي الضائقة المالية بظلالها السلبية على تنظيم الأنشطة الاجتماعية والسلوكية اللامنهجية، رغم أهميتها في توعية الطلبة المقدسيين تجاه تحديات خطيرة تعصف بأوساطهم المقدسية.

رابعاً: "أسرلة" المناهج التعليمية

تنشط مؤسسات (إسرائيلية)، وبدعم حكومي نحو تحقيق سيطرة مُطلقة على قطاع التعليم العربي في مدينة القدس، وذلك بعد أن تمّ التحكم بنحو 66% منه، حيث تم فرض المناهج التعليمية (الإسرائيلية) على المدارس الابتدائية العربية منذ 1968م، وتبعاً لذلك، تم استبدال كلمة فلسطين بكلمة (إسرائيل)، والقدس بكلمة (أورشليم) (السهلي، 2019).

والجدير بالذكر أن وزارة المعارف (الإسرائيلية) تضع هدفاً ضمن خططها، وهي التلاعب والتزوير بمناهج اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والتربية الإسلامية والتربية الوطنية بوضع مناهج تعليمية لطلبة العرب في القدس، تركز على أن الإسلام هو مجرد تربية روحية، وتاريخ الإسلام هو تاريخ فتن وكوارث وقتل للبشرية، وهذا بحد ذاته يعد تزييفاً لحقائق التاريخ.

وبحسب ديماسمان مدير عام وحدة شؤون القدس في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، فإن دائرة المعارف الإسرائيلية تسرق المنهاج الفلسطيني، وتمارس بحقه الحذف والإسقاط، فهي حذفت كل

إشارة لوضع القدس كمدينة مُحْتَلَة، وحذفت قصيدة "الانتفاضة" من كتاب اللغة العربية للصف السادس، ودرس "معركة حطين" من كتاب التربية الإسلامية للصف السادس، وقصيدة "عائدون" من كتاب لغتنا الجميلة للصف السابع، إلى جانب حذفها النشيد الوطني الفلسطيني، كما تستبدل شعار السلطة الفلسطينية على الكتب بلاصق يحمل شعار بلدية الاحتلال (الإسرائيلية)، إضافة إلى إدخالها نظام (البجروت) المُطبق في المدارس التابعة لها في المرحلة الثانوية، إلى جانب بعض مدارس المدينة كبدل عن امتحان التوجيهي الفلسطيني، لا سيما إلى بعض المدارس والمراكز والكليات التي أنشأتها على مدى الأعوام القليلة الماضية (دولة، 2018).

ويُشير تقرير نشرته صحيفة الإمارات اليوم، بأن ما يُقدم للطلبة في المدارس التابعة لبلدية القدس التابعة للاحتلال، يخضع للتشويه والحذف بحيث تم حذف العلم الفلسطيني، ودروس وأبيات شعرية، وفقرات وكلمات وأسئلة وآيات قرآنية ورموز وطنية، وكل ما يتحدث عن القضية الفلسطينية، والمستوطنات (الإسرائيلية)، وهجرة المستوطنين (الإسرائيليين) إلى فلسطين، والحواجز (الإسرائيلية) وآثارها السلبية (دولة، 2018).

فعلى سبيل المثال "جرى في ص 53 - الوحدة الرابعة - من كتاب التاريخ للصف التاسع الأساسي، حذف الدرس الأول الذي يتحدث عن «القضية الفلسطينية»، ومن كتاب اللغة العربية للصف الثالث الأساسي، ص 20، حُذفت صورة الجندي الفلسطيني والعلم الفلسطيني من التعبير الشفوي، ومادة التربية الإسلامية أيضاً لم تسلم من الحذف، ففي ص 22 من كتاب التربية الإسلامية للصف السادس الأساسي حُذفت الفقرة الرابعة والآية القرآنية التي تذكر «الجهاد» (محمد، 2020).

وتحقيقاً لخطة الاحتلال في القضاء على الهوية الإسلامية والعربية فإن المدارس التي تتبع لدائرة المعارف الإسرائيلية تُدرس حاليًا المنهاج الإسرائيلي الذي يُبنى على مادتين محوريتين، الأولى تُدرس في كتاب (الحياة معاً في إسرائيل)، والثانية في كتاب (أن نكون مواطنين في إسرائيل)، إذ تتضمن غالبية صفحاتهما دروساً تتحدث عن أن القدس عاصمة (إسرائيل)، وأن النشيد الوطني هو النشيد اليهودي (هتكفاه)، والقومية هي اليهودية، وعلم الدولة هو العلم (الإسرائيلي)، وشعارها هو الشمعدان اليهودي (دولة، 2018)

وتتضمن "أسرلة" التعليم كما ترى الدراسة إدخال بعض المصطلحات الإسرائيلية وتغيير بعض المصطلحات الفلسطينية في المناهج الدراسية، بما يتماشى مع الرواية الصهيونية؛ منها إطلاق عبارة (يهودا والسامرة) على الضفة الغربية، و(هيكل سليمان) على المسجد الأقصى، بهدف تزوير الوعي والتاريخ الفلسطيني وترسيخ الرواية (الإسرائيلية) بأنهم أصحاب الأرض ولا وجود للفلسطينيين فيها. وتتهم سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الدوام المناهج الفلسطينية بأنها مناهج تحريضية، تدعو للعنف وكرهية (إسرائيل) مما جعل الدول المانحة سحب التمويل الخاص بطباعة الكتب الفلسطينية، على الرغم من وجود دراسات أثبتت موضوعية المناهج الفلسطينية، وطالبت بإسقاط مفاهيم (وطنية)، وإلغاء مصطلح شهيد الوطن في الكتب المدرسية، مُتناسيةً أنّ مناهجها مُسممة بالعنصرية، التي تسعى لتزوير التاريخ، وذلك من خلال استبدال أسماء المُدن والقرى، والأنهار بأسماء عبرية مثل (صفات) بدلاً من صفد، وجبال يهوذا بدلاً من جبال القدس (محسن، 2012، ص 131).

خامسًا: التسرب المدرسي

من ضمن المعضلات التربوية والمصاعب التي تواجه التعليم المدرسي في القدس المحتلة تنامي نسبة التسرب والتسريب خاصةً المراحل العليا التي تجاوزت أكثر من 50% بين أبناء المدينة؛ جراء جذب سوق العمل (الإسرائيلي) لهم بسبب ارتفاع الأجور، ومشاكل النظام التربوي كالتقص في عدد المدارس، والغرف الصفية الضيقة التي تفتقر للشروط الصحية والسلامة التربوية، وتوتر علاقات المعلمين مع الطلبة والتي أدت دورًا كبيرًا في التسرب حتى أصبحت ظاهرة مقلقة للغاية، خصوصًا أن ذروتها بالمرحلة الثانوية (الجزيرة نت، 2018).

وتؤكد الدراسة على خطورة النسبة التي وصلت (50%) من مجمل الطلبة، فقد تزايدت بشكل ملحوظ، إذ كانت النسبة في عام 2008/2007م تصل إلى (1.32%). وبحسب تقرير أصدرته الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية عام 2016م فإن (13%) من طلبة مدارس القدس يتسربون من مقاعدهم الدراسية كل عام وهو ما يؤثر لخطورة هذه الظاهرة، وضرورة الحد منها عبر توفير برامج لتقليص نسب التسرب من المدارس وتحفيز الطلبة وذويهم للانتظام الدراسي وإكمال الدراسة (عليان، 2016، ص11).

وترى الدراسة أن لهذه السياسات (الإسرائيلية) أغراضًا خفية لتهويد التعليم في القدس، يأتي في مقدمتها تجهيل العرب المقدسيين، وجعلهم أقلية داخل مدينة القدس للتأثير على واقعهم ديموغرافيًا؛ لإفراغ المدينة من سكانها الأصليين وإقامة ما يُسمى بـ(إسرائيل الكبرى).

سادسًا: نقص الكادر التعليمي واستهدافه وقلة التخصصات

تعاني المدارس في مدينة القدس، باستثناء المدارس التابعة لبلدية الاحتلال (الإسرائيلي)، من نقص في الكادر التعليمي والمتخصص في مختلف المجالات، إزاء صعوبة تنقلهم بين داخل القدس المحتلة وخارجها، في ظل وجود جدار الفصل العنصري الذي يحد من حركة تنقل المعلمين والطلبة، وعدم منح الاحتلال في كثيرٍ من الأحيان التصاريح اللازمة للمعلمين الذين يحملون بطاقة تعريفية (بطاقة الهوية) التي تتبع الضفة الغربية من دخول مدينة القدس؛ مما يؤدي لإلغاء بعض الحصص الدراسية أو تعطيل الدوام في كثير من الأحيان (سعد الدين، 2020). ويشكو المعلم المقدسي من الاكتظاظ في الصفوف الدراسية، حيث تستوعب بعض المدارس أكثر من (30) طالبًا في الصف الدراسي الواحد، إضافة لافتقاره إلى الأدوات التعليمية الضرورية للعملية التعليمية كالمختبرات، والمكتبات وتقنيات العرض، فضلاً عما يواجهه من إشكالية المناهج التعليمية في القدس التي تتعارض مع قيمه ومبادئه

سابعًا: استقطاب الطلبة في المدارس والجامعات (الإسرائيلية)

تسعى الجهات (الإسرائيلية) إلى استقطاب الطلبة المقدسيين في المراحل الدراسية كافة، بدءًا من التعليم الأساسي مرورًا بالتعليم في المرحلتين الإعدادية والثانوية، وصولاً للمرحلة الجامعية وما بعدها من الدراسات العليا، حيث تُقدم وزارة المعارف وبلدية الاحتلال إجراءات عديدة للطلبة وذوهم لإلحاقهم بالمدارس، أهمها: (الشمال، 2021).

1. بناء مدارس نموذجية بشكل دوري، في مقابل منع أي جهة فلسطينية أو مقدسية من بناء أو ترميم أي مدرسة منذ سنوات.

2. تُقدم المدارس التابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية وبلدية الاحتلال توفير مواصلات مجانية للطلبة.
3. إعفاءات من الرسوم وتوفير كتب بالمجان.
4. إقامة رحلات وأنشطة مجانية.
5. الاتصال والتواصل مع الأهالي من قبل مكتب وزارة المعارف (الإسرائيلية)؛ لحضهم على الاستمرار في الالتحاق بالمدارس التابعة لها.
6. تضليل الأهالي بالتسهيلات المستقبلية للالتحاق بالجامعات (الإسرائيلية) ومن ثم الانخراط بسوق العمل.

الأمر لا يقتصر على المدارس فحسب، إذ تسعى الجامعات (الإسرائيلية) إلى استقطاب الطلبة المقبلين على الدراسة الجامعية من خلال توفير المنح الدراسية، والمباني الفاخرة، والعودات بالوظائف التي توفرها للطلبة أثناء مرحلة الدراسة، إلى جانب أنها أصبحت تقبل الطلبة المقدسيين من حاصلي شهادة الثانوية العامة الفلسطينية (التوجيهي) دون الحاجة إلى امتحان (البسيخومتري)⁽¹⁾، وتوفير سنة تحضيرية مجانية يتعلمون فيها اللغة العبرية بشكل مجاني.

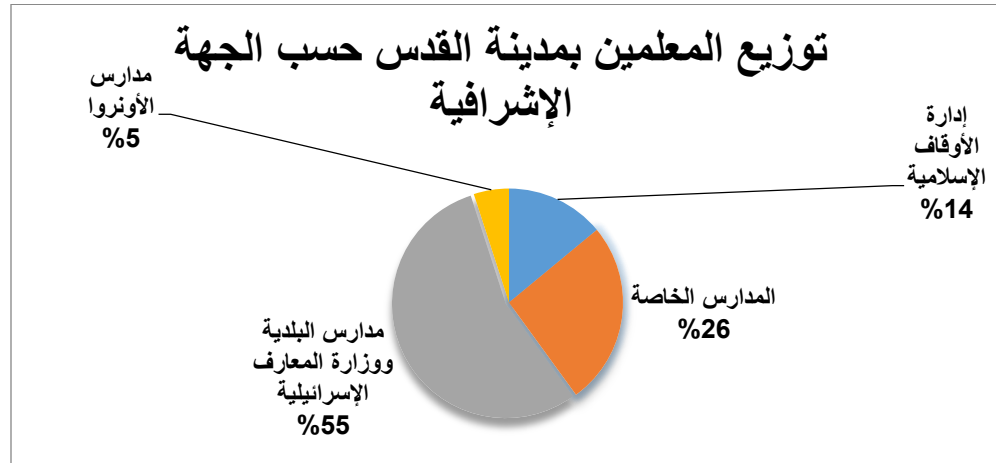
واقع المعلم المقدسي

أولاً: الجهات الإشرافية على المعلمين المقدسيين

يخضع المعلمون في مدارس مدينة القدس إلى (4) جهات إشرافية تختلف في توجهاتها الفكرية ومرجعياتها، وهو ما يشكل تحدياً آخر على المعلمين وواقعهم في المدينة، لكن ما يثير القلق هو النسبة العالية من المعلمين التي يرجع تنظيمها إدارياً للمدارس التي تتبع لبلدية الاحتلال ووزارة

⁽¹⁾ هو امتحان القبول الجامعي المعتمد في الجامعات "الإسرائيلية".

المعارف (الإسرائيليتين)، إذ تسيطران وحدهما على نسبة (55%) من مجمل المعلمين بالمدينة، بينما يتبع (14%) منهم إلى دائرة الأوقاف الإسلامية التي تتبع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، و(26%) للمدارس الخاصة التي تتبع وزارة التعليم الفلسطينية إداريًا وإشرافيًا، بينما تشكل نسبة المعلمين التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" ما نسبته (5%) (وكالة سند، 2021).



تم استيفاء البيانات بناءً على معلومات أدلاها عضو اتحاد المعلمين في القدس أحمد الصفدي لوكالة سند الإخبارية بتاريخ (5 أكتوبر 2021م)

1. المدارس التابعة لدائرة الأوقاف الإسلامية

يملك فيها المعلم هامش حرية أكبر للحديث عن القضايا الوطنية، مقارنة بغيره في المدارس الأخرى، لكنّه يُعاني من مشكلة تدني الرواتب، في ظل الغلاء المعيشي والوضع الاقتصادي الصعب.

2. المدارس الخاصة والمدارس التابعة لوزارة المعارف (الإسرائيلية)

يُمنع المعلمون فيها من المشاركة في الأنشطة السياسية والوطنية والاجتماعية، ويتم منعهم من حق التعبير عن رأيهم بالواقع الفلسطيني سواءً داخل المدرسة أو خارجها، إضافة لتعرضهم للاعتقال والإبعاد والضرائب وغيرها من الانتهاكات.

كما يُعاني المعلمون التابعون لبلدية الاحتلال ووزارة المعارف مما يُسمى "صراع الوطنية" نتيجة المناهج المُحرّفة والمفروضة من قبل سلطات الاحتلال، إضافة لفرض رقابة شديدة وصارمة من الحكومة (الإسرائيلية) ومخابراتها على المعلمين، فعلى سبيل المثال في حال خالف المدرس ما أوردته المناهج فإنه يتعرض لعقوبات قد تصل للفصل من العمل.

ويشير أحمد الصفدي عضو اتحاد المعلمين في القدس إلى مآلات للخروج من هذا المأزق وحفاظاً على أمانة الرسالة التي يؤديها المعلم المقدسي، فإن فئة كبيرة منهم يتجهون لطرق خفية لإعادة المفاهيم الوطنية وتنمية الهوية الفلسطينية والإسلامية لدى الطلبة (وكالة سند، 2021).

المدارس التابعة لوزارة التعليم الفلسطينية

تتعرض المدارس لاقتحامات واعتداءات متكررة، يتخللها إطلاق قنابل الغاز وضرب الطلاب والمعلمين وترويعهم بشكل دائم.

ثانياً: الخطة الخمسية وآثارها على المنظومة التعليمية بالقدس

أقرت حكومة الاحتلال في 13 مايو 2018م ميزانية بقيمة (2) مليار شيكل لتعزيز سيطرتها على شرق القدس، وستُمنح الميزانية على مدى (5) سنوات فيما يُعرف بـ "الخطة الخمسية"².

² خصصت حكومة الاحتلال بتاريخ 13-5-2018م مبلغ 2 مليار شيكل لتهويد وأسرلة الجزء الشرقي من مدينة القدس، منها 445 مليون شيكل لتهويد قطاع التعليم بالقدس خلال الخمس سنوات القادمة (2018-2022م) بحيث يتم فرض المناهج الإسرائيلية على 90-95% من طلبة القدس المحتلة، وإغلاق مدارس البلدة القديمة وتحويلها إلى منطقة سياحية دينية.

وسيُخصص الجزء الأكبر منها في سياق "أسرلة" جهاز التعليم والمنهاج المقدسي بقيمة تُقدَّر (445) مليون شيكل (مؤسسة القدس الدولية، 2018، ص. 6)، وتهدف هذه الخطة أيضًا بما يشمل ذلك من استخدام آليات وضغوطات على المدارس في المدينة؛ لإنهاء اعتماد المنهاج الفلسطيني واستبداله بالمنهاج الإسرائيلي، عدا عن عمليات التحريف لمحتوى المنهاج الفلسطيني خاصة في المدارس التابعة لبلدية الاحتلال، وافتتاح معاهد جديدة لتعليم المنهاج الإسرائيلي المعروف بـ (البجروت) مقابل التضييق على البنية التحتية للمدارس الفلسطينية ومنع توسعها، وعدم إعطاء تراخيص لمدارس جديدة إلا حال موافقتها على اعتماد نظام التعليم الإسرائيلي (مفتاح، 2017، ص. 1).

وأقرت الخطة تخصيص (68.7) مليون شيكل لدعم المؤسسات التربوية التي تدرّس المنهاج الإسرائيلي، بالإضافة لتخصيص (57.4) مليون شيكل لصيانة المدارس التي تعلّم المنهاج الإسرائيلي و(15) مليون شيكل لتحفيز الطلاب لدراسة اللغة العبرية (قدس برس، 2018). كما تخصّص الميزانية (206) ملايين شيكل للمواضيع غير المنهجية، و15 مليون شيكل للتعليم التكنولوجي، و67 مليون شيكل لاستئجار مبانٍ لدعم تلك المدارس.

وتضمنت الخطة أيضًا ابتزاز المدارس الخاصة بالموازنات المالية، وتتويج هذه السياسات بإغلاق مكتب التربية والتعليم الفلسطيني بشكل يستهدف السيادة والهوية الوطنية الفلسطينية في القدس. وتهدف الخطة إلى دمج الطلبة المقدسين بمؤسسات التعليم العالي (الإسرائيلية)، وتوفير منح جامعية في الجامعات (الإسرائيلية)، وتسهيل تسجيلهم فيها، وإفراد ميزانيات لتعليم اللغة العبرية ومدارس مهنية للطالبات، وإقناعهم بأنّ الحصول على تعليم جامعي يضمن لهم وظائف محترمة في

المستقبل، وهذه الأدوات والميزانيات هي بمجموعها وسائل للسيطرة على الطلاب الفلسطينيين وذوهم وعلى المؤسسات التعليمية في مدينة القدس (مبادرة مفتاح، 2017، ص 4). وبالتالي فإن مجمل السياسات الإسرائيلية على التعليم تهدف لتحقيق سيطرة مطلقة على قطاع التعليم العربي في مدينة القدس، وذلك بعد أن تمّ التحكم بنحو 66% منه، حيث تم فرض المناهج التعليمية على المدارس الابتدائية العربية هناك منذ 1968م (السهلي، 2019، ص 41).

وترمي الخطة في سياستها إلى الآتي:

1. توسيع استخدام المنهاج الدراسي (الإسرائيلي)

بحيث يتم زيادة عدد صفوف الصف الأول التي ستخضع للمنهاج (الإسرائيلي) في المدارس الفلسطينية في القدس المحتلة، وزيادة عدد المستحقين للحصول على شهادة (البجروت الإسرائيلية) الموازية لشهادة الثانوية العامة الفلسطينية.

2. المحفزات الاقتصادية مقابل تدريس المنهاج (الإسرائيلي)

بحيث لا تحصل المدارس التي لا تطبق الخطة على زيادة بميزانياتها، في المقابل يتم تمويل المدارس التي تطبق الخطة لزيادة حصص التدريس لديها، وتوسيع برامج التعليم في المدرسة، وتحسين البنية التحتية في المدارس، وذلك إضافة إلى الميزانية الأصلية المخصصة لهذه المدارس. ويمكن إجمال الانعكاسات الخطيرة لهذه السياسة في التالي:

1. ضرب الهوية الفلسطينية من خلال حرمان الأطفال من تلقي تعليم وطني نوعي، وفق ما كفلته

المواثيق والقوانين الدولية.

2. فرض مشروع يستهدف تهويد و"أسرلة" المناهج التعليمية في القدس.

3. فرض عقوبات مالية على المدارس التي تدرس المنهاج الفلسطيني وتقديم إغراءات مالية إلى المدارس التي تعلم وفق المنهاج (الإسرائيلي).

4. لم تدرج الخطة مسألة إنشاء جامعة عربية للتعليم العالي في مدينة القدس، وهي مطلب قديم، ليس الهدف منه تعليمياً فحسب، بل في الأساس إعادة إنتاج الهوية الفلسطينية كأحد ركائز عملية نهوض بالإنسان الفلسطيني (عبد الفتاح، 2021).

5. تجاهل معاهدة جنيف الرابعة التي تنص على أن الوضع التعليمي في البلاد المحتلة يقع على عاتق الدولة القائمة بالاحتلال، وذلك بتوفير الأجواء التعليمية المناسبة للطلبة دون المساس في مجرى العملية التعليمية أو منع استمرارها.

6. تهديد وعي وثقافة أكثر من 109 آلاف طالب وطالبة موزعين على 26 مدرسة، تم إلزام 5 آلاف منهم سابقاً بالمنهاج (الإسرائيلية).

7. تهديد مناحي الحياة التربوية والثقافية والحضارية في القدس، وتصفية الوجود الفلسطيني في المدينة، وطمس الحقائق وتسميم للعقول وتغييب الرواية الفلسطينية.

8. استكمال مخطط الهيمنة الكاملة على الأرض والإنسان الفلسطيني وحرمانه من ثقافته وتاريخه.

ثالثاً: مخطط "نير بركات" لتهويد قطاع التعليم بالقدس

في 19 يناير 2019م أعلنت وسائل إعلام (إسرائيلية) أنّ سلطات الاحتلال تنوي تطبيق خطة رئيس بلدية الاحتلال السابق في القدس، نير بركات، بإغلاق مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (الأونروا) في القدس، واستبدالها بمدارس تابعة لبلدية القدس الصهيونية.

وكان نير بركات هو أول المرشحين بهذا القرار، وعلق عليه قائلاً: "حان الوقت لوضع حد لكذبة اللاجئين.. الأونروا تروج عبر مدارسها للكراهية والتحريض على دولة (إسرائيل) وشعبها اليهودي" (الجزيرة نت، 2019).

وفي مطلع سبتمبر 2019م أكد بركات على موقفه "أنه سيعمل على طرد الأونروا من المدينة المحتلة"، وعبر عن ذلك خلال المؤتمر الذي عقدته شركة الأخبار، مضيفاً: إزالة الأونروا ستقلص التحريض والإرهاب، وستحسن الخدمات للسكان، وستزيد من "أسرلة" شرقي المدينة، وستسهم في السيادة (الإسرائيلية) ووحدة القدس، مدعياً أن "الأونروا كيانٌ أجنبي، وغير ضروري، وفشل فشلاً ذريعاً، وأنا أعتزم إبعاده من القدس، كل جانب من أونروا يُعاني خللاً وظيفياً وفشلاً إدارياً" (جندي، 2019).

ويهدف الاحتلال من ذلك القرار تصفية وجود (الأونروا) بشكل نهائي في القدس عبر إغلاق مؤسساتها التعليمية والصحية، والاجتماعية، وشطب صفة "مُخيم" عن شعفاط (يعقوب، 2019)، وبالتالي اعتباره حياً من أحياء القدس، ما يعني إبعاد صفة اللجوء، وفرض واقع جديد بحرمان اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى أراضيهم ومنازلهم.

وبحسب القناة 13 العبرية فإن القرار جاء بعد أسابيع من اجتماع سري لمجلس الأمن القومي (الإسرائيلي) في مكتب رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو؛ لإقرار خطة لإغلاق وطرده المؤسسات التي تديرها (الأونروا) بالمدينة المحتلة.

وعلى إثره باشر الاحتلال في إغلاق مدرستين في البلدة القديمة التي تتعرض مدارسها لاستهداف مضاعف، إذ أظهرت معطيات أن 35% من طلاب البلدة القديمة هجروا مدارسها إلى خارج أسوار

البلدة، وتواصلت حملات اعتقال طلاب القدس، بحيث اعتقل (21) منهم في عام 2019م، وإغلاق مكتب مديرية التربية والتعليم بالقدس (قدس برس، 2018).

والمدرستان اللتان صدر بحقهما قرار الإغلاق هما مدرسة خليل السكاكيني (المعروفة بين أهالي القدس باسم مدرسة القادسية) التي يدرس فيها حوالي 350 طالبة من الصف السابع حتى التاسع الإعدادي، ومدرسة القدس الإعدادية للبنين التي تضم 150 طالباً مقدسياً في المراحل من الصف السابع وحتى التاسع الإعدادي (وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2019).

وقد عبّر رئيس اتحاد لجان أولياء أمور الطلبة في القدس زياد الشمال عن الأهداف المُبطنَة لقرار إغلاق المدرستين بقوله: "إنّ البلدية تدعي أنها ستوفر لهؤلاء مقاعد في مدرستين أُخريين تتبعان لها في البلدة القديمة، لكن لا طاقة استيعابية فعلية لهم؛ ما يُمهد الطريق لنقلهم لمدرستي العلا والوادي اللتين تُطبقان المنهاج (الإسرائيلي)، وافتتحت إحداهما مطلع العام الدراسي الحالي، على أن تُفتتح الأخرى العام المُقبل" (يعقوب، 2019).

وبحسب وزير القدس الأسبق المحامي زياد أبو زياد الذي اعتبر قرار إغلاق مدرسة "القادسية" في القدس العتيقة بـ "أخطر إجراء يتم لتهويد القدس منذ عام ١٩٦٧م، وأنّ إغلاق المدرسة وإخلاء طالباتها لصالح تحويلها لأغراض استيطانية تخدم مخططات الاحتلال، ولتهويد مبنيين آخرين تمهيداً لتهويد المسجد الأقصى (المركز الفلسطيني للإعلام، 2011)

وبذلك يظهر جلياً أن (إسرائيل) تحاول التضييق على الطلبة العرب في القدس؛ لإجبارهم على تركها للاستئثار بخيارات التعليم، الأمر الذي يعرضهم للتهجير من مدينتهم تبعاً للقوانين الإسرائيلية (السهلي، 2019، ص14).

ويُشار إلى أن ست مدارس في القدس تتبع لوكالة الغوث، ويدرس فيها نحو (1800) طالب، وفي مخيم شغافا توجد ثلاث مدارس تتبع الوكالة، اثنتان منها للإناث والثالثة للذكور، ويبلغ عدد الطلبة فيها مجتمعة (850) طالبًا وطالبة (جندي، 2019).

رابعًا: قراءات في إحصاءات الواقع التعليمي لمدينة القدس:

وبحسب قراءة الباحث لأعداد المدارس في مدينة القدس ما بين الأعوام الدراسية الماضية، يُلاحظ تناقص أعدادها -خاصة في المدارس الحكومية التي تتبع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية-، فبحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن أعداد المدارس في العام الدراسي 2020/2019 بلغ (268) مدرسة، فيما تناقص عددها إلى (261) مدرسة في العام التالي 2021/2020م، وذلك باستثناء المدارس التي تُشرف عليها وزارة المعارف والبلدية (الإسرائيليتان).

عدد المدارس في محافظة القدس حسب الجهة المشرفة، 2021/2020 - 2018/2017
Number of Schools in Jerusalem Governorate by Supervising Authority, 2017/2018 - 2020/2021

Supervising Authority	2021/2020	2020/2019	2019/2018	2018/2017	الجهة المشرفة
Government	126	130	126	122	حكومية
UNRWA	15	15	15	15	وكالة الغوث
Private	120	123	117	113	خاصة
Total	261	268	258	250	المجموع

عدد الطلبة في المدارس في محافظة القدس حسب المرحلة، 2021/2020 - 2018/2017
Number of Students in Schools in Jerusalem Governorate by Stage, 2017/2018 - 2020/2021

Stage	2021/2020	2020/2019	2019/2018	2018/2017	المرحلة
Basic stage	60,771	60,883	57,707	57,794	المرحلة الأساسية
Secondary stage	14,413	14,112	13,133	12,753	المرحلة الثانوية
Total	75,184	74,995	70,840	70,547	المجموع

ومما يُنذر بخطورة تناقص أعداد المدارس وارتفاع كثافة أعداد الطلبة داخل الغرف الصفية في المدارس الحكومية، وتزايدهم المُطرد في ظل قلتها، نتيجة منع بناء المدارس من قبل الاحتلال (الإسرائيلي).

أما بخصوص الطلبة فقد بلغ عددهم في المدارس في مدينة القدس بحسب المرحلتين (المرحلة الأساسية، والمرحلة الثانوية) في العام 2020/2019م إلى (74.995)، بينما تزايد عددهم في السنة اللاحقة 2021/2020م إلى (75.184) طالب وطالبة (كتاب القدس الإحصائي السنوي، 2021، ص67).

وتشير بيانات العام الدراسي 2021/2020م إلى أن معدل عدد الطلبة لكل معلم في مدارس محافظة القدس والتي تشرف عليها الحكومة بلغ 15.1 طالبًا لكل مُعلم، في حين بلغ هذا المعدل 22.5 طالبًا لكل معلم في المدارس التي تُشرف عليها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، و15.7 طالبًا لكل معلم في المدارس الخاصة.

فيما كان المعدل أكثر بخصوص معدل الطلبة لعدد المعلمين فيما يختص بالشعب الدراسية خلال العام الدراسي 2021/2020م حيث بلغ معدل الطلبة 21.3 في المدارس الحكومية، بينما بلغ 21.0 في المدارس التابعة لوكالة الغوث، بينما كانت النسبة في المدارس الخاصة 22.9، وهي نسب مُرتفعة عالميًا، حيث إن النسبة العالمية القصوى 25 طالبًا لكل معلم.

وفيما يتعلق بعدد المدارس التي تتبع وزارة المعارف والبلدية (الإسرائيليتين) فقد أشارت آخر إحصائية في عام 2019/2018م بحس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بـ (74) مدرسة، تضم في صفوفها (40.573) طالب وطالبة (كتاب القدس الإحصائي السنوي، 2021، ص68)

مؤشرات مختارة حول مدارس المعارف والبلدية في القدس الشرقية، 2019/2018		
Selected Indicators of the Israeli Municipality and Culture Committee Schools in East Jerusalem, 2018/2019		
Indicator	القيمة	المؤشر
Number of Schools	74	عدد المدارس
Number of Students		عدد الطلبة
Total	40,573	المجموع
Males	21,392	ذكور
Females	19,181	إناث
Number of Classes	1,531	عدد الشعب

وبالاستناد إلى المعطيات والأرقام السابقة، وبعد تحليلها يتبن الخطورة لاستمرار وزارة المعارف الإسرائيلية وبلدية الاحتلال بتمرير خطتها الخمسية الزامية "الأسرلة" التعليم في القدس وهو ما يُنذر برغم الحس الوطني الفلسطيني للأهالي المقدسيين بتخوف شديد من الضغط عليهم وإجبارهم على التوجه نحو المدارس التي تتبنى المنهاج (الإسرائيلي) وهو ما أشارت له صحيفة "هآرتس" العبرية مؤخراً بأن نسبة الطلبة المقدسيين الملتحقين بالمنهاج (الإسرائيلي) في مدينة القدس قد زادت بنسبة 150%، خلال الـ 5 سنوات الأخيرة، وهي نسبة تستدعي ضرورة العمل الجاد لتقويضها في ظل موجات التهويد المتلاحقة للمدينة على الصعيد الديمغرافي والتاريخي للمدينة المقدسة.

وهو ما أكد عليه أيضاً رئيس اتحاد أولياء أمور طلبة مدارس القدس، زياد الشمالي، بازدياد النسبة لـ (150%) في عدد الطلبة الملتحقين بالمنهاج (الإسرائيلي) في القدس، فقبل 5 سنوات كان العدد (3) آلاف طالب، أما اليوم أصبح ما يقارب (11) ألف طالب وطالبة؛ وذلك لأنّ الخيار أمام كثير من الأهالي هو المنهاج (الإسرائيلي) فقط، بحيث يضطر طلبة القدس للالتحاق بالمدارس التي تدرس المنهاج "الإسرائيلي" بسبب عدم وجود أماكن لالتحاق الطلبة بها، فالיום تُمنع أي جهة من بناء مدارس جديدة في القدس باستثناء المدارس الممولة والمرتبطة بالجانب (الإسرائيلي) بالتالي فإنّ

كل مدرسة جديدة ستدرس المنهاج (الإسرائيلي) وهذا معناه أن الأجيال التي تريد الالتحاق بالمدارس ليس أمامها سوى هذا الخيار (مؤسسة القدس الدولية، 2012).

ويستدعي هذا الزخم الإسرائيلي في السيطرة على التعليم ضرورة وجود مخطط فلسطيني وعربي لدعم المقدسيين وتثبيتهم، في ظل الحصار الاقتصادي الإسرائيلي على القدس، وتشجيع التعليم المجاني، والسماح للطلبة من مدينة القدس بالدراسة في الضفة الغربية (الحنفي، 2016، ص 110).

خامسًا: مواجهة تحديات التعليم في القدس

من أهم عناصر القوة لمواجهة التحديات على صعيد المسيرة التعليمية في القدس:

1. التوجه العام للمقدسيين في الحفاظ على التعليم العربي على مر السنين حيث يُدرس في كافة مدارس القدس منذ العام 1967م وحتى اليوم المنهاج العربي كان سابقًا الأردني واليوم المنهاج الفلسطيني، رغم ما يتعرض له من حذف في المدارس التي تُشرف عليها المعارف والبلدية الإسرائيلية.
2. الاستمرار في تقديم امتحان الثانوية الفلسطينية (التوجيهي) وفق التعليمات والنظام الفلسطيني وفي جميع المدارس بما فيها المدارس التي تُشرف عليها إدارة التعليم (الإسرائيلية).
3. اهتمام كبير بالتعليم من الأسر المقدسية من أجل تعليم أبنائهم، وبعض الأهالي توجه للقضاء ضد المعارف والبلدية الإسرائيلية لإهمالهم حق أطفال القدس في التعليم من خلال تجميد بناء المدارس.
4. توفير الكتب مجانيًا لطلبة القدس في المرحلتين الابتدائية والثانوية.

سادسًا: سبل مواجهة التحديات للنهوض بالواقع التعليمي في القدس

شهد العقد الأخير تغيرًا جسيمًا في جهاز التربية والتعليم في القدس، يتمثل أغلب هذا التغير بتدري مستوى التربية والتعليم بمختلف مستوياته، فقليلة هي المدارس التي تتجح في تأهيل الطلاب في القدس لإكمال تعليمهم الأكاديمي أو حتى إنهاء المرحلة الثانوية بنجاح، يأتي هذا التراجع بالتوازي مع السياسة الإسرائيلية العامة الهادفة لمأسسة الاحتلال من خلال ترسيخ واقع العاصمة الموحدة للدولة العبرية وسياسة الاضطهاد والإذلال والاستغلال للمواطن المقدسي ومع ما تعانيه القدس على جميع الأصعدة من غياب القيادة والإدارة والميزانيات الفلسطينية، هناك العديد من الخطوات التي يجب العمل عليها ليحصل تغير جذري في وضع التربية والتعليم في القدس يُمكن إجمالها في:

1. ضرورة تعامل المجتمع الدولي مع القدس كأرض محتلة، وبالتالي تفعيل دور مديرية تربية القدس الشريف كمرجعية لقطاع التعليم في المدينة، بحيث تُمنح صلاحية الإشراف على المدارس الخاصة ومدارس وكالة الغوث.

2. توفير بديل للنقص الحاد في الغرف الصفية، وذلك عن طريق تأسيس المزيد من المدارس القوية التي تجذب الطلبة المقدسيين بحوالي (2000) غرفة صفية، وتزويد المدارس بالأجهزة والمعدات اللازمة.

3. الضغط لتوفير مصادر تمويل لشراء أبنية وتحويلها إلى أبنية مدرسية في القدس الشريف.

4. تعزيز المنهاج الفلسطيني في القدس، وذلك عن طريق تغيير طرق وأساليب التعليم لتصبح أكثر تطبيقية وتحليلية ومحوّسة، ومواكبة للأساليب الحديثة في التعليم لكي تملك القدرة على منافسة المنهاج الإسرائيلي.

5. مطابقة المنهاج الفلسطيني لحاجات الطالب المقدسي، مثل إمكانية تعلّم اللغة العبرية في المدارس بمستوى جيد يُمكن الطلبة من إدارة أمور حياتهم في تعاملهم مع مؤسسات الاحتلال، بدون الاضطرار إلى اللجوء إلى محامين أو مترجمين.
6. العمل على تخصيص موازنة مستقلة من قبل الحكومة الفلسطينية لتأمين الدعم المادي للطلاب والمدارس على حد سواء، الأمر الذي سيحدّ من نسب التسرب المدرسي العائدة إلى ضيق الظروف الاقتصادية، إذ ترى الدراسة أن هذا الدعم سيُمكن المدارس من دفع رواتب مجزية تجذب الكفاءات من المعلمين وتدفعهم للاستغناء عن الدعم المقدم من بلدية الاحتلال، مع الحرص على مستوى تعليمي مناسب.
7. تعزيز وعي المواطنين في القدس حول أهمية التعليم في العملية التنموية، وفضح الممارسات "الإسرائيلية" في قطاع التعليم التابع للبلدية والمعارف الإسرائيلية وفلسفتها المدمرة على المدى البعيد، والتواصل المستمر مع منظمة اليونسكو في هذا الصعيد.
8. ممارسة ضغوط محلية ودولية على سلطات الاحتلال لوقف تقييد حرية الحركة للطلبة والمعلمين والتعاون مع مؤسسات حقوق الإنسان.
9. توفير منح دراسية لخريجي الثانوية العامة للطلبة المقدسيين، والاهتمام بتأهيل الكوادر التعليمية من خلال تنظيم البرامج التدريبية المختلفة بشكل دوري، والتركيز على احتياجاتهم، خاصة في بيئة الاحتلال.

المبحث الثاني: جائحة كورونا وانعكاساتها على التعليم بالقدس

مقدمة: لم تقتصر آثار جائحة كورونا التي اجتاحت العالم نهاية ديسمبر 2019م على القطاعين الصحي والاقتصادي، بل لحقت بأضرارها على القطاع التعليمي وجودته، فلعدة أشهر أغلقت المدارس والجامعات أبوابها، وأحلت التعليم الإلكتروني بديلاً عن التعليم الوجاهي، في ظل عدم جاهزية البنية الرقمية في الأنظمة التعليمية وتحديداً في الدول العربية لهذا التحول غير المسبوق. وفي فلسطين ظهرت أول حالات الفيروس في آذار 2020م، لتفرض الحكومة حالة الإغلاق الكامل في القطاعات الحكومية والمؤسسات والمنشآت والمؤسسات التعليمية والمدارس التي تأثرت بحرمان أكثر من 1,626,357 متعلم من الحق في التعليم في فلسطين (الاتلاف التربوي الفلسطيني، 2020، ص1).

وفي مدينة القدس وكغيرهم من الطلاب، واجه الطلبة المقدسيون صعوبات تعلم عديدة خلال فترة الإغلاق؛ بسبب الاعتماد على "التعليم عن بعد" نتيجة منع التدريس في المدارس بسبب القرارات (الإسرائيلية) لمواجهة جائحة كورونا؛ وهو ما شكل فارقاً في التحصيل العلمي وجودة التعليم (البديري، 2021).

ورغم عودة التعليم الوجاهي لمدارس القدس في 6 سبتمبر 2021م بعد انقطاع دام عامين، إلا أنّ المخاوف من الأهالي تتزايد حول النتائج السلبية من آثار التعليم الإلكتروني، أو من مخاطر العودة للتعليم الوجاهي بسبب سرعة انتشار الفيروس، وعدم تأهيل الصفوف بشكل يوفر متطلبات الأمان من خلال تحقيق التباعد الاجتماعي نتيجة ضيق الغرف الصفية وتكدس الطلبة فيها بفعل قلة عدد المدارس خاصة في الشطر الشرقي من المدينة.

إنّ تتابع إجراءات الاحتلال (الإسرائيلي) التهودية للسيطرة على المدينة عبر إضعاف عمل المؤسسات المقدسية، وإغلاق مديرية التربية والتعليم في القدس وملاحقة موظفيها، قد صعب بصورة كبيرة على الجهاز التربوي أن يُنظم خطته وأفكاره، ويضع برامج للتعامل بصورة سليمة مع الجائحة وتداعيتها، مقارنة بالمدارس التي تتبع بلدية الاحتلال التي شكّلت طواقم عمل لاحتواء الجائحة، ووضع الخطط والتدخلات (حجازي، الدجاني، 2020، ص3).

فمنذ بداية انتشار الجائحة، لاحقت سلطات الاحتلال (الإسرائيلي) المبادرات الشبابية المقدسية التطوعية للوقاية من فيروس كورونا؛ بحجة "خرق السيادة الإسرائيلية على مدينة القدس"، ومنعت تعقيم المرافق العامة وصادرت أدوات التعقيم، ونفذت اعتقالات، كما صادرت الطرود الغذائية، ومنعت تعليق ملصقات توعوية حول الفيروس، كما منعت إجراء فحوصات كورونا في قاعة في بلدة سلوان بإشراف وزارة الصحة الفلسطينية (مركز معلومات وادي حلوة، 2020) مما شكل تهديدًا آخر لمواجهة الأزمة في قطاع التعليم الفلسطيني.

واقع التعليم المقدسي في ظل جائحة كورونا

تشير الإحصائيات المتوفرة للعام الدراسي 2020/2019م⁽³⁾ حول عدد المدارس التي تضررت من تأثيرات الجائحة، حيث بلغت في مجملها (906) مدرسة، توزعت ما بين المدارس التي تتبع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، والمدارس الخاصة، والمدارس التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، والمدارس التي تتبع بلدية الاحتلال (الإسرائيلي)، ومدارس التربية الخاصة

(3) لم تتوفر بيانات بعدد الطلبة المسجلين في المدارس الحكومية والخاصة لعام 2020-2021م؛ بسبب إغلاق مديرية القدس، وصعوبة الوصول للمعلومات، وعدم الانتظام في عملية التسجيل في المدارس؛ كونها لم تعمل بشكل منتظم.

التي تتبع بلدية الاحتلال أيضًا، ورياض الأطفال، ومدارس الشركات الخاصة، لتضم ما قرابته (122) ألف طالب وطالبة، وفيما يلي جدول البيانات الإحصائية الذي يُظهر عدد المدارس المتضررة وعدد طلابها المنقطعين فترة أزمة الإغلاق بسبب فيروس كورونا:

المظلة التعليمية	عدد المدارس	عدد الطلبة
المدارس الحكومية الفلسطينية	53	11267
المدارس الخاصة	87	33524
مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا"	6	1046
مدارس البلدية	79	45272
مدارس تربية خاصة تابعة لبلدية الاحتلال	16	1872
رياض الأطفال الخاصة والتابعة للبلدية	649	17573
مدارس الشركات الخاصة	32	10696
المجموع العام	906	121523

وتظهر التخوفات جليًا في العودة الوجاهية للمدارس بمدينة القدس، إذ ما زالت فرص انتقال العدوى بين الطلبة أكثر سهولة؛ بسبب عدم توفر متطلبات البنية التحتية اللازمة وأهمها توفر مساحات مناسبة لتحقيق التباعد في الغرف الصفية، والتي لا تحظى بنسب ملائمة لتنفيذ بروتوكولات العودة الآمنة للتعليم الوجاهي.

وتشير مؤسسة فيصل الحسيني 2020 المعنية بقطاع التعليم في المدينة المقدسة في دراستها حول "متطلبات التعليم عن بعد، ومتطلبات العودة للمدارس في ظل جائحة كورونا إلى أنّ المقاييس العالمية في توفير مساحة آمنة للطلبة في الغرف الصفية لا بد أن تصل إلى (2م مربع)، بينما المساحة المتوفرة للطالب في المدارس المقدسية لا تتجاوز (1.5) في أفضل الحالات.

ويحذر التقرير من العجز الكبير في توفير الوحدات الصحية للطلبة، بحيث لا يتوفر في مدارس القدس الفلسطينية كافة سوى (1,825) وحدة صحية في حين يجب أن يتوفر وفق عدد الطلبة (2,200) وحدة صحية، كما يتوفر (1,623) نقطة شرب، في حين يجب أن يتوفر (2,292)

نقطة، هذا على صعيد الحالات العادية وليس في حالات الوباء التي تحتاج لمزيد من الدعم والاسناد.

تحديات المنظومة التعليمية في ظل جائحة كورونا:

أولاً: قرار إغلاق مكتب التربية والتعليم الفلسطينية وتداعياته

قبيل الجائحة، بدأ الاحتلال (الإسرائيلي) بتجفيف وإغلاق مصادر الدعم الفلسطيني في القدس، فاستهلت ذلك بإغلاق المؤسسات الشبابية والجمعيات، ومن بينها مكتب مديرية التربية والتعليم الفلسطينية في 21 نوفمبر 2019م، بأمر من وزير الأمن الداخلي (الإسرائيلي)، وما سببه الإغلاق من تشتت الموظفين بين مدارس القدس المختلفة للعمل منها والوصول إلى مكاتبهم، والرجوع للحواسيب والتقارير مما أثر سلباً على عمل المديرية (حجازي، الدجاني، 2020، ص5).

ثانياً: إغلاق المدارس والبدء بنهج التعليم الإلكتروني بصورة مُتسارعة

لقد تم اتخاذ قرار اللجوء للتعليم الإلكتروني بشكل فوري دون أي فترة انتقالية تحضيرية، ولا حتى على أساس تدريجي، وبدون فحص جدي للوضع القائم من حيث جهوزية المدارس والمعلمين وأولياء الأمور وذوي الطلبة، وبدون تحديد أهداف واضحة، وسلم أولويات محدد، وبلورة برامج ملائمة ومحددة وواقعية لهذه الفترة.

ثالثاً: عدم جهوزية المعلمين للتدريس عن بُعد

رغم أنّ فكرة التعليم عن بُعد كانت حاضرة في مُجتمع التعلم الفلسطيني منذ عقود، إذ اعتمدت جامعة القدس المفتوحة نظام التعليم المُدمج منذ عام 2015م، والذي يدمج بين التعليم التقليدي والتعليم

الإلكتروني، إضافة إلى استخدام عديد من الجامعات والكليات الفلسطينية التعليم المُدمج لكن ليس بشكل مُمنهج ومتمكن بالقدر المطلوب.

وترى الدراسة أنّ منهجية التعليم الإلكتروني في النظام التعليمي المدرسي كانت غائبة ولم يتم المراكمة عليها بحيث تشكل أرضية صلبة لمواجهة الأزمات، أو الاعتماد عليها فيما يسمى بالتعليم المُدمج.

إذ تشير دراسة حول واقع التعليم الإلكتروني في السياق الفلسطيني خلال جائحة كورونا إلى أنّ ما نسبته (55.9%) من عينة الدراسة من المعلمين لم يخضعوا للتدريب الإلكتروني سواء بدوافع ذاتية أم عبر برامج ودورات مُخصصة تابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية لتطوير المعلمين في مسار التدريب الإلكتروني، وهذا يؤشر إلى أنّ النسبة السابقة من المعلمين لم تستخدم منصات تعليمية إلكترونية ووسائل وأدوات التعلم الرقمي أثناء الانقطاع عن الدراسة (قنبيي وآخرون، 2020، ص5).

وحول احتياجات المعلمين والمعلمات بمدارس القدس فقد أظهرت نتائج مسح عمدي أجرته (مديرية التربية والتعليم، 2020) في القدس من خلال توزيع استبانة قبلية لورشة تدريبية حول استخدام (Office 365) حيث تبين حاجة المعلمين والمعلمات لتلقي دورات تدريبية شاملة لأغلب البرمجيات وتطبيقات الحوسبة السحابية (Teams, Forms, Outlook, Calendar, One Drive, Class notebook, stream)، كما أشارت نتائج المسح أيضًا إلى أنّ معارف (50) مُعلمًا ومُعلمة من مدارس مختلفة بالقدس تتراوح بين جيدة إلى ضعيفة في استخدام البرمجيات، وأنّ الوصول للمعلومات في البيئة الإلكترونية بسرعة ونجاعة قد شكّل تحديًا إما بسبب انقطاع الانترنت أو ضعفه أو عدم توفر جهاز لاب توب مع المعلم.

رابعاً: عدم جاهزية الأهالي للتعليم عن بُعد

سواء من حيث القدرة على امتلاك الأجهزة الإلكترونية في البيت الواحد، إذ إن عدد الطلبة في الأسرة الواحدة قد يكون بحاجة لأكثر من وسيلة اتصال في وقت واحد، إضافةً إلى أن بعض الأهالي ليس لديهم إلمام كافٍ بكيفية التعامل مع الوسائل التكنولوجية واستخدام الإنترنت وتطبيقات التعلم الذكي، ومواقع خدمات التقييم والأنشطة التفاعلية (حجازي، الدجاني، 2020).

خامساً: موائمة المنهاج الفلسطيني للبيئة الرقمية

ويعني أن يتضمن المنهاج الفلسطيني إلى مادة رقمية تشمل مفردات المنهاج ومحتواه وتكون محوسبة مسبقاً، بحيث يتم تطويره للتدريس في التعليم الإلكتروني، وهو ما ركّزت عليه نتائج دراسة حول واقع التعليم الإلكتروني خلال جائحة (Covid 19) (قنبي وآخرون، 2020).

وتؤكد الدراسة على ضرورة التوجه من قبل دائرة المناهج بوزارة التربية والتعليم الفلسطينية نحو "رقمنة المناهج المدرسية والجامعية الفلسطينية" بشكل متسارع تحقيقاً لمنهجية التعليم المُدمج المعمول به في الأنظمة التعليمية المتقدمة على صعيد تحقيق المرونة التعليمية، ومدى إتاحتها للمُتعلمين بالاستفادة من التكنولوجيا وتحسينها، والتحكم في المكان والزمان، والتفاعل وتوفير خبرات تدريبية للطلبة.

سادساً: افتقار القطاع التعليمي للبنية التقنية

بحيث يلاحظ اختلاف في استجابات المعلمين نحو بند جاهزية مدارسهم تقنياً، وضعف مساهمتها في إنجاح التعليم الإلكتروني بما يشمل من توفير مختبرات حاسوب، والسبورات التفاعلية، وخدمة إنترنت سريعة، بحيث عبّر ما نسبته (37.1%) من المعلمين عن تردّي تلك البنية وجاهزيتها في المدارس.

وفيما انتقلت نسبة كبيرة من المعلمين على أنهم لا يتلقون مساعدة من أولياء أمور طلابهم فيما يتعلق بالتعليم، في مقابل نسبة ضئيلة منهم ممن يدعمون في اتجاه إكساب أبنائهم المهارات والمعارف التعليمية اللازمة، ولعل هذه النتيجة تتعلق برؤية أولياء الأمور أن تعليم أبنائهم بصورة أساسية منوط بالمعلم فقط، ويقتصر دورهم على المتابعة فقط.

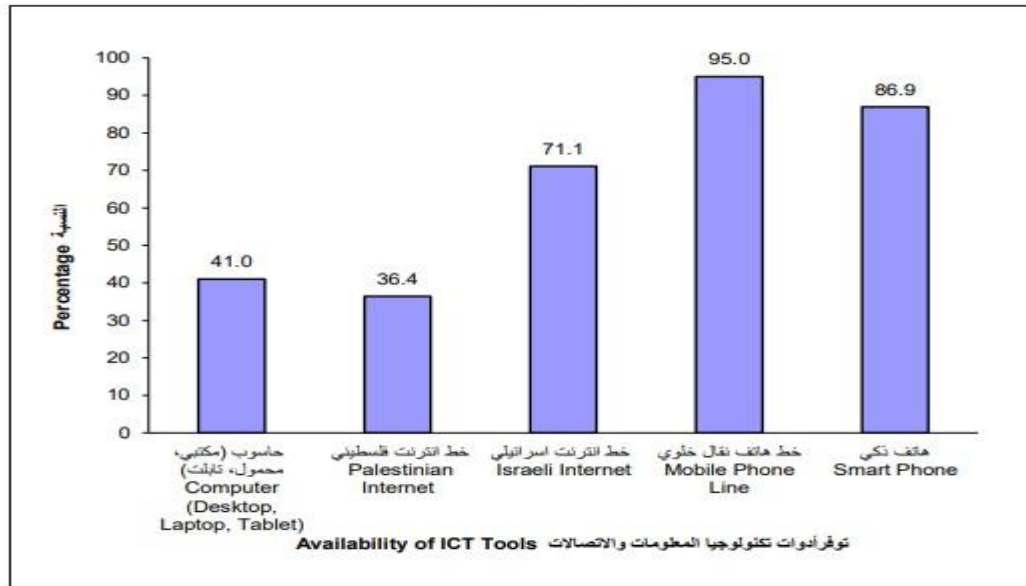
وتلقي الدراسة بالأسباب حول نظرة الأهالي بالاهتمام بالتعليم الإلكتروني لأبنائهم خلال فترة الحجر المنزلي، على عوامل أهمها تقدير أولياء الأمور للتعليم بصورة عامة، والمستوى التعليمي لولي الأمر، والإمكانات الاقتصادية للأسرة التي تؤثر بصورة مباشرة في رفد الطالب بما يحتاج من مقومات التعليم الإلكتروني، بالإضافة للمرحلة العمرية للطالب، وانشغال الأهالي بأمور حياتية أخرى وإعطائها الأولوية الفضلى (قنبيبي وآخرون، 2020).

وحول دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم القطاع التعليمي فقد جاء سلبياً، إذ لم يكن هناك أي دعم من أي مؤسسة للمدارس يُمكن أن يُسهم في تطوير شبكة الحاسوب، أو توفير خطوط إنترنت، ودعم جودتها، وتوفير الأجهزة المحمولة لدى الطلبة والحاسوب اللوحي المستخدم في عملية التعليم الإلكتروني. وهو ما أتاحته الجائحة من تحول مُتسارع في الانتقال لنمط آخر من التعليم بحاجة لموارد اقتصادية لتلبية متطلباته، في ظل تدهور اقتصادي ساهمت في تعزيزه فرص الإغلاق.

وترى الدراسة وبالأستناد إلى مُعطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن البنية الرقمية للأسر الفلسطينية في مدينة القدس للتعامل مع بيئة التعليم الإلكتروني ما زالت ضعيفة، حيث أشار جهاز الإحصاء الفلسطيني في تقريره السنوي الخاص بمدينة القدس لعام 2019م، إلى أن (41.0%) فقط من الأسر الفلسطينية في مدينة القدس يتوفر لديها جهاز حاسوب (مكتبي، محمول، تابلت) وهي

التي يُعتمد عليها في تجربة التعليم الإلكتروني بشكل أساسي، وأنّ ما نسبته (86.9%) يتوفر لديها جهاز هاتف ذكي، فيما بلغت نسبة الأسر التي يتوفر لديها خدمة الإنترنت الفلسطيني من مصادر فلسطينية (36.4%) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021، ص. 85).

نسبة الأسر الفلسطينية في محافظة القدس حسب توفر أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2019
Percentage of Palestinian Households in Jerusalem Governorate by Availability of ICT Tools, 2019



سابعاً: ازدواجية التعامل مع قطاع التعليم الفلسطيني (الدعم المشروط)

يوضح تقرير أصدرته مؤسسة عير عميم (الإسرائيلية) التي تختص بحقوق الفلسطينيين أن ثمة تمييزاً واضحاً ظهر خلال جائحة كورونا وما قبلها من قبل البلدية الإسرائيلية، ووزارة المعارف فيما يخص دعم المؤسسات التي تُدرس المنهاج الإسرائيلي والذي أظهر حجم الفوارق في الغرف الصفية والأزمة الشديدة في تعليم الطفولة المبكرة بالقدس، وثغرات كبيرة في حجم الاستثمار بالتعليم بين شطري المدينة، بالإضافة إلى منع الفلسطينيين من بناء المدارس وتحديثها.

وأشار التقرير إلى أنّ الحكومة الإسرائيلية تُخصّص ما قيمته 193 مليون شيكل للمؤسسات التعليمية شريطة تبنيها صراحةً تدريس المنهاج الإسرائيلي، وأنه في العامين الدراسيين الأخيرين (2018/2019م) و (2019/2020م) تم تخصيص ما يقرب من (50%) من ميزانية الحكومة لبرامج تشجيع المنهاج الإسرائيلي وخاصة للتطوير المادي للمدارس، فيما لا يتم تخصيص موارد للتنمية المادية للمدارس التي لا تدرس المنهاج الإسرائيلي ولا دعمها بغرف صفية.

وكشف التقرير عن استغلال حكومي إسرائيلي للأزمات التي تتوالى على قطاع التعليم العربي في القدس لتدريس المنهاج الإسرائيلي، وأنّ الموارد المُستثمرة مع تحيُّز واضح في الميزانية لا تُستثمر في معالجة الحاجة الماسّة والمُتنامية لنقص الفصول الدراسية، وأنّ تزايد عدد الطلبة الفلسطينيين الذين يدرسون في المناهج الإسرائيلية يُظهر أولويات الحكومة وقدرتها على التصرف بشكل مُغاير وفق اعتبارات سياسية تتجاوز اعتبارات التعليم ورفاهية الطلاب.

وبالتالي يُنظر بعين الخطورة إلى استمرار النقص في الغرف الصفية، وازدياد عدد الطلاب الذين ليس لديهم مكان في الفصل الدراسي في التعليم الرسمي، في مُقابل استثمار الكثير من الجهد في تحويل الطلاب إلى المناهج (الإسرائيلية) على عكس الاتفاق بين (إسرائيل) والسلطة الفلسطينية واحترام ثقافة المجتمع الفلسطيني وحقوقه بشكل جماعي (مؤسسة عير عميم، 2020، ص. 16).

التأثيرات المباشرة لجائحة كورونا على التعليم بالقدس:

ويتبين من خلال نتائج دراسة مسحية قامت بها (مؤسسة فيصل الحسيني، 2020) تم إعدادها لمتطلبات 17 مدرسة من مدارس القدس التي لا تتبع بلدية الاحتلال (الإسرائيلي)، والبالغ عددها (146) مدرسة، أنّ الخطورة كبيرة مستقبلياً في ظل جائحة كورونا إذا لم تُتخذ إجراءات كافية من

المسؤولين، سواء في حالة التعليم الإلكتروني والعودة له، أو في حالة التعليم الوجاهي في ظل استمرار الوباء.

وفيما يلي أبرز التأثيرات التي ألحقت ضرراً مباشراً على قطاعات التعليم المختلفة نتيجة جائحة كورونا، وهي:

أولاً: الخسائر المادية للمدارس المقدسية

بلغت الخسائر في دخل المدارس بالمعدل إلى ما نسبته (28%) من الدخل السنوي للمدارس الخاصة، علماً أن خسائر بعض المدارس الخاصة وصل لـ (50%)، بينما بلغ معدل الخسائر حوالي (166) ألف دولار للمدرسة الواحدة، فيما بلغت نسبة الخسائر (8.1%) في المدارس التابعة لدائرة الأوقاف الإسلامية؛ وذلك بمعدل (815) دولاراً للمدرسة الواحدة، وهي نسبة يراها الباحثان عالية بالنظر إلى واقع التمويل المُقدم للمدارس التي تتبع المرجعيات العربية والفلسطينية، في ظل تفاقم تدهور وانحيار اقتصادي في واقع المدينة منذ بدء الجائحة.

ثانياً: التأثيرات المباشرة على الطلبة

في حالة العودة للتعليم الإلكتروني فإن (12%) من الطلبة لن يكون بمقدورهم التواصل مع معلمهم بشكل كامل، و (15%) لن يتواصلوا مع المعلمين بشكل كافٍ لضمان تعليم ملائم لهم رغم توفر أجهزة لديهم، وأن الحاجة ملحة لـ (8%) منهم لتوفير أجهزة للتواصل مع المعلمين.

ثالثاً: التأثيرات المباشرة على المعلمين

بلغت نسبة المعلمين ممن بحاجة لاشتراك بالإنترنت (7.9%) بواقع احتياج (223) معلم في القدس لاشتراك بالشبكة العالمية، وبحيث بلغت نسبة المعلمين ممن بحاجة لأجهزة إضافية (36%)، بحيث

تقدّر الحاجة لتوفير أجهزة لوحية للتواصل مع الطلبة في القدس ما يُقدر بـ (1,015) جهازاً ، وعلى صعيد المهارات التكنولوجية، بلغت نسبة المعلمين الذين يحتاجون لمهارات تكنولوجية خلال فترة الدراسة عن بعد أثناء الانقطاع بسبب جائحة كورونا إلى (54%) من إجمالي عدد المعلمين والمعلمات، وبناءً عليه تُقدّر الحاجة الأولية لتوفير 76 دورة تدريبية لـ (1,523) معلم/ة.

رابعاً: التأثيرات على ميزانية المدارس

بخصوص المدارس التابعة للأوقاف الإسلامية فهي لم تتوقف عن دفع رواتب أي من موظفيها، فيما توقفت المدارس التي تتقاضى مخصصات من بلدية الاحتلال (الإسرائيلي) عن دفع رواتب 10% من موظفيها (مدرسة واحدة من أربع مدارس توقفت عن الدفع للمعلمين والمعلمات بعقود مؤقتة)، فيما توقفت المدارس التي لا تتقاضى رسوماً من الاحتلال عن دفع رواتب 26% من معلميه ومعلماتها.

وهذا يُشير بحسب رأي الباحثان إلى أن جائحة كورونا ستظهر بشكل أو بآخر عجز المدارس في توفير معظم متطلبات الوقاية من فيروس كورونا، علاوة على العجز في توفير البيئة الرقمية الملائمة للتعليم الإلكتروني في حال تطلبت الضرورة ذلك.

خامساً: التحول الرقمي وإشكاليات الانتقال للبيئة التعليمية الجديدة

أظهرت نتائج دراسة مسحية نفذها مركز مسارات في فلسطين حول العقبات التي واجهت قطاع التعليم في فلسطين نحو التحول سريعاً للبيئة الرقمية، بناءً على ما أحدثته جائحة كورونا من ضرورة لاستمرار العملية التعليمية، حيث كشفت عن قصور النظام التعليمي الفلسطيني وعجزه عن تلبية متطلبات التعليم الإلكتروني؛ نتيجة لعدم توفر البنية التكنولوجية الملائمة، ونقص التدريب والتأهيل

اللازم للمعلمين والطلبة، إضافة إلى الأعباء والتكلفة الباهظة على الطلبة وذويهم (خلف وآخرون، 2021، ص 2).

وتتعلق أبرز المشكلات التي واجهها التعليم الإلكتروني خلال فترة التعليم عن بعد، مشكلات البنية التحتية لقطاعي الكهرباء وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات بنسبة (86.4%)، نتيجة القيود التي يفرضها الاحتلال (الإسرائيلي) على تطور هذين القطاعين الحيويين، إضافة لضعف شبكة الإنترنت بشكل عام.

كما أظهرت أن البنية التحتية الإلكترونية غير قادرة على الاستجابة لمتطلبات الانتقال إلى التعليم الإلكتروني بشكل كامل، بنسبة بلغت (86.2%)، فضلاً عن عدم الثقة بمخرجات التعليم الإلكتروني؛ كونها تساهم في تدني التحصيل العلمي للطلبة، حيث بلغت نسبة الاستجابة (86%).

سادساً: احتياجات تهيئة البنية التحتية في المدارس (الاجراءات الوقائية)

في ظل الحاجة المتزايدة لتوفير التعليم الوجاهي وما يتطلبه من الموائمات اللازمة للمدارس، فإن التدخلات المطلوبة يجب أن تكون لتوفير المواد والعناصر الأساسية اللازمة، وضمان الالتزام بتعليمات وتوصيات منظمة الصحة العالمية من حيث: التباعد الاجتماعي، ومنع الاختلاط والتلامس، والوقاية من العطس أو السعال بشكل رئيسي، وذلك من أجل انتظام العملية التعليمية في مدارس القدس.

وتوصي مؤسسة "عير عميم" المعنية بحقوق الفلسطينيين في القدس، على ضرورة اتباع إجراءات وتقييمات مناسبة في حال العودة للتدريس الوجاهي أبرزها معالجة النقص في الفصول الدراسية وحل مشكلة قلة الأماكن العامة بالمدارس والتخفيف من الازدحام الشديد، وكذلك معالجة ظروف الصرف

الصحي الصعبة التي ساءت في العامين الماضيين؛ بسبب انخفاض عدد عمال النظافة في المدارس، وإيجاد حل للتعليم غير النظامي المعترف به، وليس فقط التعليم الرسمي، وعدم اشتراط أي استجابة لتطبيق المنهاج الإسرائيلي لدعم احتياجات المدارس في الجزء الشرقي من مدينة القدس) مؤسسة عير عميم، 2020، ص6).

ومن بين التدخلات الأساسية الواجب توفرها هي: (مؤسسة الحسيني، 202، ص4)

1. التهوية والإضاءة الطبيعية داخل الغرف الصفية.
2. تخصيص ما معدله (2) متر مربع للطالب الواحد داخل الغرفة الصفية، بحيث تكون مساحة الغرفة الصفية (65) متر مربع لما معدله 30 طالب وتوفير مختبرات علمية بمساحة لا تقل عن (75) متر مربع
3. توفير الساحات والملاعب المتناسبة مع أعداد الطلبة كي تكون متنفساً آمناً لهم.
4. في حال العودة إلى المدارس، فلا بد ألا يزيد عدد الطلبة في الغرفة الصفية الواحدة عن (15) طالب لضمان الحفاظ على مسافة الأمان بين الطلبة.
5. أن تكون التهوية جيدة في الغرفة الصفية: وبالتالي يجب أن تكون النوافذ مفتوحة بشكل مستمر خلال الدوام.
6. توفير بوابات للتعقيم والفحص على المداخل الرئيسية للمدارس، والتي توفر التعقيم الكامل لكل طالب أو معلم مع فحص لدرجة الحرارة لكشف أي تغيرات تنذر باحتمال إصابة بالفايروس.
7. توفير مرشحات يدوية لتعقيم الزوار والطلبة بالكامل وحقائبهم، وجميعها ذات تكلفة أقل من تلك المقترحة للبوابات التي لا يمكن أن تخدم المدارس ذات الحجم الصغير وخاصة تلك الموجودة ضمن

مبانٍ مشتركة مع خدمات أخرى. وتقدر الدراسة التكلفة لضمان توفر كل ما يلزم بحوالي 9.5 مليون دولار لكافة مدارس القدس الفلسطينية.

ثامناً: تصور مقترح لتطوير تجربة المؤسسات التعليمية الفلسطينية والمقدسية في التعامل مع الحجر الصحي: رغم سعي القطاع التعليمي الفلسطيني إلى تطوير أدائه فيما يتعلق بالتحول الرقمي ومحو الأمية الرقمية إلا أن تلك السياسة باتت أكثر إلحاحاً، في ظل ما عصفت به أزمة كورونا من تحديات للمنظومة التعليمية ككل، وهو ما يجعل بضرورة تسارع الجهود لتفعيل أدوات التعليم الإلكتروني عبر ما يلي: (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2023، ص23).

1. توفير منصات فعّالة للتعليم الإلكتروني لدى المدارس وتقنيات أخرى مُساندة وذلك بناءً على عملية تقييم شاملة لجميع الاحتياجات.

2. وجود دليل إجرائي للتعليم الإلكتروني يتم تطبيقه في المدارس ومؤسسات التعليم المختلفة.

3. وجود تعليمات للتعليم الإلكتروني صادرة عن وزارة التربية والتعليم يتم متابعتها وتقييمها بشكل دوري بالتنسيق مع مديريات التعليم والمدارس.

4. عمل تدريب للمدرسين والإداريين والطلبة والأهالي لتنفيذ التعليم الإلكتروني.

5. تطوير آليات لتعليم بعض المواد العملية وبخاصة تلك التي تتطلب تجارب عملية في مشاغل ومختبرات بما لا يؤثر على جودة التعليم.

6. وجود إجراءات واضحة للمديريات في المحافظات حول التعلم الإلكتروني لبعض المواد العملية في حالات انتظام الدوام الاعتيادي أو عدم انتظامه.

7. مواكبة التطورات في مجال التعلم الإلكتروني في العالم والاستفادة منها في رفع قدرة مؤسسات التعليم الفلسطينية التنافسية في هذا المجال.

النتائج:

على ضوء التحليل النظري، بما استندت إليها الدراسة من تفسير وتأويل لواقع التعليم بمدينة القدس في ظل جائحة كورونا والسياسات الإسرائيلية، يمكن رصد الاستنتاجات التالية:

أولاً: رصد أهم المعوقات التي تتعرض لها مدينة القدس من خلال السياسات الإسرائيلية

1. ممارسات حكومة الاحتلال من حيث محاولات تهويد المنهاج الفلسطيني وفرض مواد تعليمية على المدارس يشكل خطراً على كل مناحي الحياة التربوية والثقافية والحضارية في القدس بهدف تصفية الوجود الفلسطيني في المدينة، وطمس للحقائق، وتسميم للعقول، واستكمال مخطط الهيمنة الكاملة على الأرض والإنسان الفلسطيني، وحرمانه من ثقافته وتاريخه، واستهداف الهوية الوطنية الفلسطينية، وذلك من خلال الإلغاء النهائي للبرامج التعليمية الأردنية التي كانت مطبقة سابقاً في مدارس المدينة، وإبدالها بالبرامج التعليمية المطبقة في المدارس العربية في الأراضي المحتلة سنة 1948م.

2. سعت سلطات الإسرائيلي لفرض البرنامج التعليمي الإسرائيلي بصورة تدريجية، مع تضيق الخناق على المدارس الخاصة (الأهلية)، وذلك بإصدارها "قانون الإشراف على المدارس رقم 5729 لعام 1969م، والذي شمل الإشراف الكامل على جميع المدارس بما فيها المدارس الخاصة بالطوائف الدينية إضافة للمدارس الأهلية الخاصة.

3. فرضت على المدارس المقدسية وعلى الجهاز التعليمي فيها الحصول على تراخيص إسرائيلية تجيز لها الاستمرارية في ممارسة نشاطاتها، وكذلك الإشراف على برامج التعليم ومصادر تمويل هذه المدارس. عامدة في هذا السياق إلى تشويه الحقائق التي تضمنتها المناهج المقررة من قبلها، من ذلك الإساءة لديننا الحنيف وللأنبياء والرسل والحضارة العربية الإسلامية، وتزييف الحقائق التاريخية، وطمس مادة العقيدة الإسلامية وتشويهها فرأت أن الإسلام هو " مجرد تربية روحية" وأن تاريخ الإسلام هو تاريخ فتن وكوارث، وحاولت إقناع التلاميذ بالأفكار الإسرائيلية. وعملت على تغييب السور المتحدثة عن بني إسرائيل والفساد في الأرض أو السور والآيات التي تحت على القتال والجهاد واستبدالها بتدريس التوراة و"الأساطير اليهودية".

وفي مادة الأدب العربي تم تغييب دراسة الشعر العربي في الجزء المتحدث عن البطولات العربية وعن فلسطين واعتماد مواد خاصة بما يسمى الأدب الإسرائيلي كقصص وروايات إسرائيلية عن المحرقة وغيرها. أما في مادة التاريخ فتم تقسيم المنهاج المعتمد بتخصيص نصف المناهج للتاريخ العربي كما يكتبه ويراه المؤرخون الإسرائيليون والنصف الآخر خصص للتاريخ العبري واليهودي.

أما فيما يخص بالنتائج الخاصة بجائحة كورونا:

1. قلة الإمكانيات والموارد الداعمة للمنهاج والمتاحة فترة الجائحة، وعدم وجود رؤية منهجية موحدة في إعداد المحتوى التعليمي الرقمي الجيد، والتفاوت في مدى قدرة المعلمين والطالب والأهل للتعاطي مع الأسلوب الجديد في التعليم كانت عوامل أخرى أسهمت في صعوبة احتواء الجائحة، والتحول بسلاسة إلى التعليم الإلكتروني.

2. تدني نسبة توجه المعلمين نحو أهمية التقويم الإلكتروني، ويرجع إلى قلة خبرة المعلمين المقدسين في كيفية التعامل مع هذا النوع من التقويم، وتمسكهم بالطرق التقليدية في "تقييم" الطالب وليس "تقويم" مخرجات التعلم. أما عن الوضع النفسي السيئ للمعلم والطالب خلال جائحة فيمكن تفسير ذلك بأن محاولة التعاطي مع جائحة، والانشغال باستكمال المناهج الدراسية، والاهتمام بالكم المعرفي الذي يجب أن يتلقاه الطالب حسب خطط المناهج الفلسطينية كأولوية جعل اعتبار الحق في الدعم النفسي سواء في الجائحة أو بعدها مسألة ثانوية.

3. أظهرت جائحة كورونا مدى افتقار البنية المدرسية الفلسطينية بمدينة القدس للتقنيات والأدوات التكنولوجية أيضا الملائمة للتحويل الرقمي.

4. وأما عن دور مؤسسات المجتمع المدني السلبى تجاه دعم التعليم بمدينة القدس، فلم تتلقى المدارس دعم من أي مؤسسة يمكن أن يساهم في تطوير شبكة الحاسوب أو توفير خطوط الإنترنت، مما يساعد في دفع عجلة التعليم الإلكتروني، خاصة أن الكثير من أهالي الطلبة المقدسين لم يتمكنوا من توفير خدمة الإنترنت، وكذلك الأجهزة المحمولة لدى الطالب، وقد وقع عليهم عبء إضافي خلال الجائحة، هذا العبء أيضًا دخل العديد من الأفراد الذين تضرروا من انقطاعهم عن مصدر رزقهم، وعدم قدرتهم على توفير متطلبات التعليم الإلكتروني في المنزل. لقد أبرزت جائحة "كوفيد-19" الحاجة للتشبيك أكثر مع مؤسسات تتبنى موضوع تطوير البنية التحتية ودعم الطلبة المقدسين المحتاجين بأجهزة رقمية، فمعظم العائلات المقدسية تعاني من صعوبة في الوصول إلى خدمات انترنت عالية الجودة، بالإضافة الى وجود جهاز حاسوب واحد.

ثانيًا: توصيات النهوض بالتعليم الإلكتروني في القدس: على ضوء التحليل النظري، والتفسير والتأويل النقدي الذي قدمته هذه الدراسة، واستنادًا إلى الاستنتاجات العامة، يوصي الباحثان بما يلي:

1. اعتماد التعلم الإلكتروني في فلسطين عمومًا كمساند وداعم للتعلم الوجيه، وبناء وتوفير منصات تعليم وتواصل إلكتروني متخصصة باحتياجات مؤسسات التعليم المقدسية، وتوفير التدريب للطلاب والمعلمين على أدوات التعلم الإلكتروني، ودعم التعليم الإلكتروني بأنظمة وقوانين ومراقبة من خلال الوزارة.
2. ضرورة تطوير المنهاج الفلسطيني من خلال تصميم المحتوى التعليمي والوسائل التعليمية التي توظف التعليم التفاعلي ليوائم التعلم الإلكتروني المبني على الاحتياجات التعليمية للطلاب.
3. إعداد المعلمين المقدسيين وتأهيلهم للانخراط في التعلم الإلكتروني بفعالية، وتجهيزهم وتدريبهم لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية التعلم.
4. تحسين البنية الرقمية التكنولوجية بمدارس القدس بالشراكة مع مؤسسات دعم التعليم العربي والتمويل المجتمعي والوطني.
5. التفكير في طرق أكثر مرونة وشمولية في تقييم الطلاب، واتباع طرق وأساليب حديثة في تحفيز الطلبة وإثارة دافعيتهم للتعلم.
6. إعداد برامج متخصصة لدمج الطلاب الأقل حظًا في التعليم الإلكتروني.
7. الاهتمام بشكل أكبر بإعداد برامج تدعم الصحة النفسية وتخفف التوتر والعبء النفسي الواقع على المعلم والطالب في مرحلة العودة للمدارس.



8. ضرورة تطوير المدارس لنظام دوام ملائم يضمن عدم تجمع الطلبة في حال افتتاح المدارس مثل تقسيم ساعات اليوم إلى دوام صباحي وآخر مسائي، وتوفير كل ما تتطلبه البنية التحتية من تطويرات تضمن حماية الطلبة والطواقم التعليمية
9. مساعدة الطلبة في الحصول على أجهزة حاسوب شخصية تمكنهم من متابعة التعلم الإلكتروني، وتدريب وتقييم الطلبة في المواضيع العملية بشكل وجاهي.
10. رفع مستوى خدمة الإنترنت في فلسطين من حيث السرعة والجودة والتغطية مع خفض التكاليف على الأفراد، وتبادل الخبرات المتعلقة بالتعلم الإلكتروني بين مؤسسات التعليم الفلسطينية والبناء على الخبرات الموجودة محلياً، وغيرها.

المصادر والمراجع

1. أبو شخيدم، سحر، وآخرون. (2020). فاعلية التعليم الإلكتروني في ظل انتشار فايروس كورونا من وجهة نظر المدرسين في جامعة فلسطين التقنية. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
2. أبو طربوش، محمد. (2018، مارس 7). 10 حقائق حول معاناة المعلم المقدسي. موقع مدينة القدس، مؤسسة القدس الدولية. تم الاسترداد من <https://bit.ly/3kACv0J>
3. أبو النصر، فضيل. (2001). الإنسان العالمي: العولمة والعالمية والنظام العالمي العادل. لبنان (بيروت): بيسان للنشر والتوزيع.
4. البديري، أحمد. (2021، مارس 3). الطلبة بالقدس المحتلة في مواجهة الصعاب بسبب التعليم عن بعد وقيود الإغلاق (تقرير تلفزيوني). قناة الغد. تم الاسترداد من <https://bit.ly/3caeUPG>
5. الجزيرة نت. (2018، مايو 30). إنقاذ التعليم في القدس. الجزيرة نت. تم الاسترداد من <https://bit.ly/3ocRUoR>
6. الددا، حياة. (2015). معاناة الطالب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي (ط1، سلسلة أولست إنساناً). بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
7. الائتلاف التربوي الفلسطيني. (2020). الطوارئ في ظل جائحة كورونا (النشرة الإلكترونية). رام الله.
8. خلف، أزهار، وآخرون. (2021، أبريل). التعليم الإلكتروني في ظل جائحة كورونا وتأثيره على سبل عيش الفلسطينيين (ورقة حقائق). برنامج "المشاركة الرقمية بقيادة الشباب"، المركز

الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات) بالتعاون مع مؤسسة أكشن إيد، فلسطين.

9. حماد، خليل، & الفراء، ميسون. (2012). التعليم في مدينة القدس منذ العهد العثماني وحتى اليوم (بحث مُقدم لـ "مؤتمر القدس السادس: التعليم في القدس تحت الاحتلال (الإسرائيلي)". مؤسسة القدس الدولية في فلسطين، ووزارة التربية والتعليم.

10. حجازي، يحيى، & الدجاني، سناء. (2020، أكتوبر). أثر وباء كوفيد على واقع التعليم بالقدس (تقرير ضمن مشروع "تعزيز الانتاج الأكاديمي للباحثين الفلسطينيين"). مؤسسة ACT للدراسات والوسائل البديلة لحل النزاعات ACT Conflict Resolution، القدس.

11. سعد الدين، نادية. (2020، فبراير 1). التعليم في القدس: منفذ الاحتلال لتهويد المدينة. صحيفة الغد الأردنية.

12. شقير، سمير، & نصرالله، عمر. (2010). تسرب الطلبة في محافظة القدس الشريف في الأعوام 2002 - 2008م. مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2(18)، 152.

13. قنيبي، عبير، وآخرون. (2020). جائحة كوفيد 19: واقع التعليم الإلكتروني في السياق الفلسطيني من وجهة نظر المعلمين (تقرير خاص). الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (INEE).

14. مركز معلومات وادي حلوة. (2020). النصف الأول من 2020م انتهاكات وتصعيد في مدينة القدس في ظل الكورونا (تقرير شهري). القدس.

15. المصري، تمارا، وآخرون. (2020، سبتمبر). كورونا وتحديات التعليم الإلكتروني في المدارس الفلسطينية (ورقة حقائق). المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات).
16. مؤسسة عير عميم. (2020). التعليم في القدس الشرقية: التمييز في ظل كورونا (تقرير خاص).
17. مؤسسة فيصل الحسيني. (2020). متطلبات التعليم عن بعد، ومتطلبات العودة للمدارس في ظل جائحة كورونا (تقرير خاص). القدس.
18. محسن، ناهض. (2012). الإدارات التربوية والجهات المشرفة على التعليم في القدس أثرها وانعكاسها على الأمور الحياتية: المنهاج ونظم التعليم في القدس (بحث مقدم لـ"مؤتمر القدس السادس: التعليم في القدس تحت الاحتلال (الإسرائيلي)". مؤسسة القدس الدولية في فلسطين، ووزارة التربية والتعليم.
19. محمد، إبراهيم. (2020، نوفمبر 21). "أسرلة" التعليم في القدس لتثويته الهوية الفلسطينية وطمسها. موقع حفريات. تم الاسترداد من <https://bit.ly/3wF0XCS>
20. محمد، وسام. (2017، سبتمبر 11). التعليم في القدس: واقع يرزح تحت الاحتلال وأطماعه. موقع مدينة القدس، مؤسسة القدس الدولية. تم الاسترداد من <https://bit.ly/30kpRvy>
21. وتد، محمد. (2020، مارس 30). التعليم عن بعد في زمن الكورونا: 200 ألف طالب عربي بدون حواسيب. موقع عرب 48. تم الاسترداد من <https://bit.ly/3cet2HS>

22. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (بلا تاريخ). الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي للأعوام 2020-2023م.

23. وكالة فلسطين اليوم الإخبارية. (2019، يناير 20). إغلاق مدرسة القادسية... أخطر إجراء

تهويدي منذ العام 1967. متاح على الرابط. تم الاسترداد من <https://bit.ly/3c5mmeN>

24. هاشم زهد، رهام. (2016). تأثير السياسة التعليمية الإسرائيلية على الوعي العام للشباب

الفلسطيني في مدارس شرق القدس (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية: كلية

الدراسات العليا، قسم التخطيط والتنمية السياسية.

25. يعقوب، هشام، وآخرون. (2019). التقرير السنوي: حال القدس 2018م، قراءة في مسار

الأحداث والمآلات. مؤسسة القدس الدولية، قسم الأبحاث والمعلومات، بيروت.

26. يعقوب، هشام. (2020). تطور مشروع التهويد في عام 2019م، التقرير السنوي: حال القدس

2019م: قراءة في مسار الأحداث والمآلات: الفصل الأول. مؤسسة القدس الدولية، بيروت.

27. يقين، تحسين، & أبو كرش، عدي. (2015). التعليم في القدس وأثره على الهوية الفلسطينية:

نحو سياسات تربوية وطنية مستدامة. رام الله: المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية

(REFORM).

28. ياسر محمد لوز. (2019، ديسمبر). السياسات الصهيونية لتهويد قطاع التعليم في القدس

(2010-2019م) (منشور في "مؤتمر القدس العلمي الثالث عشر: القدس والتحديات المعاصرة

(2010-2020م)). مؤسسة القدس الدولية، غزة، فلسطين.

29. يحيى حجازي وسناء الدجاني. (2020, أكتوبر). أثر وباء كوفيد على واقع التعليم بالقدس (تقرير ضمن مشروع "تعزيز الانتاج الأكاديمي للباحثين الفلسطينيين"). مؤسسة ACT للدراسات والوسائل البديلة لحل النزاعات ACT Conflict Resolution، القدس.
30. زيتون، كمال عبد الحميد. (2004). تكنولوجيا التعليم في عصر المعلومات والاتصال. القاهرة، مصر: عالم الكتب.
31. سعد الدين، نادية. (2020, فبراير 1). التعليم في القدس: منفذ الاحتلال لتهويد المدينة. صحيفة الغد الأردنية.
32. شقير، سمير، & نصرالله، عمر. (2010). تسرب الطلبة في محافظة القدس الشريف في الأعوام 2002 - 2008م. مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2(18)، 152.
33. عليان، نسرين. (2016, سبتمبر). التعليم في القدس 2016. الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (PASSIA).
34. عيسى، حنا. (2020, ديسمبر 16). التعليم معضلة يواجهها المقدسيون. وكالة قدس نت للأنباء. تم الاسترداد من <https://bit.ly/30leiEF>
35. عوض عبد الفتاح. (2021, أكتوبر 29). الخطة الخمسية والمخاطر الدفينة. صحيفة عرب 48. تم الاسترداد من <https://bit.ly/3ojbD6x>
36. غنايم، إبراهيم. (2020). التعليم العربي وأزمة كورونا: سيناريوهات المستقبل. المجلة الدولية للبحوث والعلوم التربوية، 3(4)، 75-104.



37. منظمة الصحة العالمية. (2020). التعريف بفايروس كورونا والتحديثات حول انتشاره. متوافر

من <https://www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus>